حرف التّاء

حرف التّاء

التأليـــــف

قـال الإمام تقيّ الـدّين منـصـور بن فـلاح في « المغني » : التأليف حقيقة في الأجسام ، مجازٌ في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة » : الفرْق بين التأليف والتركيب :أنه لا بدّ في التأليف من نسبة تحصّل فائدة تامّة مع التّركيب ، فالمرّكب أعمّ من المؤلّف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف/ أخصّ [٩٣] من التركيب من الأُلفْة ، وهي الملاءمة[١] أصلُه في الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التّابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلاّ زيد إلاّ عمرو ، إن رفعت

(١) في ط : « الملائمة » بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل،بدل البداء[١]، أو النّصب على الاستثناء فتقول:ما قام إلّا زيدٌ إلاعمرٌو ، وإن شئت إلّا عَمْراً .

وإن أَقَمْت[٢] الأخير نَصَبْت المتقدّم على الاستثناء ، لأن التّابع لا يتقدّم على المتبوع .

التثّنية تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبَذِي[٣] في « شرح الجُزولية » : يُعترض على الجُزُولي في إطلاقه بناء أسماء الزّمان المضافة الى الجُمل بأنه كان ينبغي أن يقول بشرط ألّا تكون مثنى ، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبن اثنا عشر . وأما قولهم : بل زيدان ، فإنّما جاز ، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب . انتهى .

ومن ذلك قول من قال : إن المُثَنّى من أسماء الإشارة والموصولات معرب؛ لأنَّ التّثنية رَدّتها إلى أصولها من الإعراب.

---

(١) في ط : « بدل البدل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) يعني جعلت الأخير هو القائم .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « الأبدى » بالدال ، والصواب من البغية ١/٤٢٤ . والأبذّى هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمّد التنّوخيّ .

ومما تردّه التثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ، وحَمَوان ، وفموان ، وفميان ، ويديان ، ودميان ، وذواتا في تثنية ذات ، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو : فَتَيان ، وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً .

التّحريف

عقد له ابن جنّي في « الخصائص » فَصْلاً وقال : قد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفُهُ على ضربين : مقِيسٌ ومسموعٌ .

الأول : ما غَيّره النّسب قياساً كقولك في نَمِرٍ : نَمَرِيّ ، وفي قاضٍ[1] : قَاضَوِيّ / وفي حنيفة : حَنَفِيّ ، وفي عَدِيّ : عَدَويّ [٩٤] ونحو ذلك .

وكذلك التّحقير وجمع التكسير نحو : رُجَيْل ورجال .

والمسموعُ كثيرٌ كقولهم في خراسان : خُرْسِيّ ، وفي دستوا[2] : دستواني ، وفي الأفق : أَفَقِيّ .

---

(١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .

(٢) في ط ، وت : « دستوا » بالقصر ، وفي هـ و م : « دستواء بالمدّ وفي الخصائص : بالمدّ أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : « في القاموس : إنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز ، وفي التاج أنّ بعضهم : حكى فيها المدّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلت »:ظَلْتُ ، وفي أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْت :ظَنْت. وهذا كلّه لا يقاس ، لا يُقال في شَمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَضْتُ: أَقَضْتُ[١] .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم : في اضْمحلَّ امْضَحَلّ ، وفي اكْفَهَرّ: اكْرَهَفّ ، وفي أطيبت :أيطبت[٢] .

وكذا قولهم : لم أُبَلْهْ[٣] .

وتحريف الحْرف قولهم : لا بَلْ ولا بَنْ ، وقام زيد فُمّ[٤] عمرو ،أي ثُم عَمرو،وهو وإن كان بدلاً فإنه ضَرْبٌ من التّحريف .

---

(١) في ط : « أفضضت : أفضت » بالفاء والضاد وفي النسخ المخطوطة: « أقصصت بالقاف والصاد . وفي الخصائص : « أقضضت » بالقاف والضاد .

(٢) في الخصائص : وفي أطيب : أَيْطب .

(٣) في الكتاب ٣٩٢/٢ : « وسألته عن قولهم : لم أُبَلْ ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أُبَلِه ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

(٤) في ط فقط : « ثُمّ » مكان : « فُمّ » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقالوا في سوف : سَوْ ، وَسَفْ ، حرّفوا الواو تارة، والفاء أخرى ، وخفّفوا رُبّ ،وإنَّ،وأنّ .

وحذفوا « ما » من « إمّا » في قوله :

٤٨ ـ سَقَتْهُ الرّواعد من صَيِّفٍ
وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما[1]

مذهب سيبويه : أنه أراد: وإما مِنْ خَريفٍ[2].

---

(١) للنمر بن تولب .
من شواهد : سيبويه ١/١٣٥ ، ٤٧١ ، والخصائص ٢/٤٤١ ، والمنصف ٣/١١٥ ، وابن يعيش ٨/١٠٢ ، والخزانة ٤/٤٣٤ ،والمغنى رقم ٨٨،٩٢ ،والعيني ٤/١٥١ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من قصيدة مطلعها .
سلا عن تذكّره تكتما وكان رهينا بها مُغْرَما
والضمير في : « سقته » يرجع إلى : « مسجورة » في بيت سابق وهي العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ،وهي السحابة الماطرة، وفيها صوت الرّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في الصيف. والخريف: الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن أبيات أخرى في الخزانة .
(٢) انظر النص في الخصائص ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١ .

التّـركيـب

التّركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الإفراد ، ثُمَ رُدّ على مَنْ زعم أنّ « ألا » و« أما » للاستفتاح مركّبتان من همزة الاستفهام و« لا » و « ما » النافية ، وعلى مَنْ زعم تركيب « لنْ » و« لولا » و « إذن » و « منذ » و « مهما » و « إمّا » .

قال ابن يعيش : وإنما قلنا: إنّ المفرد أصلٌ ، لأنه الأول، والمرّكب ثانٍ ، فإذا استقلّ المعنى في الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هو الأصل ،والجملة فَرْع عليه .

قال :ونظير ذلك في الشريعة : شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط : المركّب من الأعلام : هو الذي يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، وكان يدلّ بعضُ لفظه على بَعْض معناه ، وهو

على ثلاثة أضرب :

الجملىّ نحو / تأبّط شرًّا ، وشاب قَرْناها ، وَبَرقَ نَحرُهُ . [٩٥]

والإضافي : نحُو:ذي النون ، وعبد الله ،وامريء القيس .

والمزجيّ وهو اسمان ركّب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحوُ ، حَضْرَمَوت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وَشُبِّه بما فيه هاءُ التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النّوع : سيبويه ونِفْطويه ، وعَمْرويه ، إلّا أنه مركّب من اسم وصوت أعجميّ فانحط عن درجة إسمعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك .

وقال السّخاوي : في « شرح المفصّل » : أكثر ما يُطلِقُ النُّحاة المركّب على : بعلبك،وبابه .

الثالث : قال ابن يعيش : التّركيب من الأسباب المانعة من الصّرف من حيث كان التركيبُ فَرْعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المرّكب ، وهو على وجهين:

أحدهما : أن يكون من اسمين ، ويكون لكلّ واحد من الاسمين مَعْنًى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحقُّ البناء لتضمنّه معنى حرف العطف ، وذلك نحوُ خمسةَ عشَرَ ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عَطَفْت أحدهما على الآخر ،فقلت:خمسة وعشرة ، فلمّا

حَذَفْتَ حَرْف العطف ، وتضمن الاسمان معناه بُنيا .

وأمّا القسم الثاني : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد،ولا يدّل كلّ واحد منهما على معنًى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النّوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو:حضرموت ، والاسم الثّاني ، من المصدر بمنزلة تاء التأنيث مِمّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث .

الرابع : قال ابن يعيش : أمر المركّب في الترّخيم كأمر تاء التأنيث ، فتقول في «بخت نصر» اسم رجل: يا بخت، وفي حضرموت : ياحضر، وفي سيبويه: يا سيب، كما تقول في مرجانة: اسم امرأة: يامرجان، فلا تزيد على حذف التّاء وفي المسمّى/ بخمسة عشر: يا خمسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو: «تَمْرة» إذا كان حكم الأمر الآخر كَحُكْم الهاء في كثير من كلامهم. [٩٦]

من ذلك: التصغير ، فإنه إذا كان جُعِل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التّصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضَيْرموت ، وبُعَيْلبك وعُمَيْرَويه كما تقول : تُمَيْرة .

ومن ذلك النّسب: « فإنك تقول في النسب إلى حَضْرموت :

حَضَرِيّ كما تقول في النّسب إلى البصرة : بَصرِي، وإلى مكة : مكيّ ، فيقع النّسب إلى الصّدر لا غير،كما يكون كذلك فيما فيه الهاء .

ومما يُؤيّد عندك ما ذكرناه : أنّ هاء التأنيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة ،ولا باب الأربعة بالخمسة ،كما أن الاسم الثّاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً :فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيّر بِنْيَتُه[1] كما أن التّاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تُغَيِّر بِنَاءه[2] كَتَمْرَ وتَمْرة ، وقائم وقائمة .فلمّا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركّب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث .

الخامس : قال ابن يعيش : ركِّبت « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً[3] ، كخمسة عشر .

فإن قيل : أيكون الحرّف مع الاسم اسماً واحداً ؟. فقيل: هذا موجود في كلامهم ،ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق، فأنّ حرف وهو وما عَمِل فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاقَ

(١) في ط : « بنية » مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « بناؤه » تحريف، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « واحدٌ » بالرفع ، تحريف .

زيدٍ ، وكذلك أنْ الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أُريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولك : يا ابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلا اسماً واحداً .

كذلك لا رَجُل في الدار فرجل في موضع نصب منوّن وجُعِل مع «لا»اسماً واحداً ، وكذلك حُذِف منه التّنوين وَبُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرْف مع الاسم نحوُ:خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بَيْتَ بَيت ، ونحوه . [٩٧]

قال : وأَمّا جَعْلُ ثَلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لمْ يُحكم ببناء « لا سيما » ولم يَجُز تركيب الصفة مع اسم «لا»، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيّان ، قد يحْدُثُ بالتّركيب معنىً وحُكْمٌ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعْليّة ، فإذا ركبّت مع « لا » فقيل : هلّا صار المعنى على التّحضيض ، ولم تدخل إلّا على الفعل ظاهِراً أو مُضْمراً .

وكذلك «لو»، كانت لِمَا كان سيقَعُ لوقوع غيره، ولا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركّبت مع لا صارت حرف امتناعٍ لوجود واخْتُصّت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشريّ : ألا مركّبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قدْ تُركّب حروف المعاني فيستفاد منها معنىً غير ما كان أوّلاً ، كهلّا ، وألا ، ولولا ولوما ، وألا كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركّبة، أصلها : أي ، زِيد عليها كافُ التشبيه ، وجُعِلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنىً ثالثٌ لم يَكُنْ لكّل واحدٍ منهما في حال الإفراد .

قال :ولذلك نظائر من العربيّة .

وقال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي » : فإن قيل : ليس في«كَأيّ» معنى التّشبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمّا رُكّبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه ، وعن أيّ معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرت كلمةً واحدةً : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعْمَلِيّ في: لَعمري .

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التّغير صار التّنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعلٍ ،فَعَلَى هذا تُرْسم

[٩٨] بالنّون ، ويوقف عليها بالنّون وهي قراءة[١] الجماعة غير أبي عمرو /

قال :ومثل ذلك تنزيُلُهم النّون من « لَدُن » منزله التنوين في ضاربٍ ،فلهذا نصبوا « غدوة » فكما شبّهت النون بالتّنوين كذلك شبّه التنوين هنا بالنّون . انتهى .

وقال الشّلوبين : « في شرح الجُزُولِيّة »[٢] : ذهب الخليل إلى

---

(١) انظر الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وهي قوله تعالى : ﴿ وكأيّن من نبيّ ﴾ وقد وردت فيها عدة قراءات وهي :
أ ــ « وكأيّن » وهي قراءة حفص والجماعة .
ب ــ « وكائنْ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .
جـ ــ « وكأيْ » وقفاً وهي قراءة أبي عمرو والنسائي ، ويعقوب .
د ــ « وكأيّنْ » وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي .
هـ ــ « وكَئِنْ » وهي قراءة ابن محيصن .
و ــ و « كأنْ » وهي قراءة الحسن .
ز ــ « وَكَأْيٍ » وهي قراءة ابن محيصن ، والأشهب ، والأعمش .
ح ــ « وكاين » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .
انظر في هذه القراءة : الإتحاف / ١٧٩ ، وتفسير الطبري ٧/٢٦٣ . والبحر ٣/٧٢ ، والمحتسب ١/١٧٠ ، وتفسير الفخر الرازي ٣/٦١ والنشر ٢/٢٤٢ ، والسبعة لابن مجاهد / ٢١٦ ، وغيث النفع / ١٨٣ .

(٢) الجُزُوليّة من مؤلفات أبي موسى الجُزوليّ ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليّة ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها . وانظر : وفيات الأعيان ٢/١٢٠ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ٥٠ ، ٥١ .

أنّ : « لن » مركّبة من : « لا أن»، وحدث مع التّركيب معنى لم يكن قَبْلَهُ ، قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عدم التركيب ، مأخذنا في هذه الصناعة[1] تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لذلك لمَ نَقُل ، في : ضرب ، ويضرب: ونَضْرِب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب،وضارب ، ومضروب ، وضروب ، إنّها أصول كلّها، بل جَعَلْنا واحداً أصلاً والباقي فُروعٌ عليه .

وقال أيضاً : « إذ ما » مركّبة من « إذْ » الّتي هي ظرف لما مضى من الزّمان و « ما » ، وأحدث التّركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيّة وإلى أن صارت تعطي الزّمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزّمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل : إن « مهما » أصلها « مه » التي بمعنى : اكفُف ، ضمّت إليها « ما » فتركّبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتّركيب معنىً لم يكن،وهو معنى الشّرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشّرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسيّ : اتفق البصريّون والكوفيّون على تركيب : « هَلُمّ » وإنما ، اختلفوا فيما رُكّبت منه ، والذي حَمل النحّويين على القول بالتّركيب- وإنكان يجوز أن تكون كلمة برأسها -

(١) « في هذه الصناعة » سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوُا بني تميم ، يصَرِّفونها تصرّف الأفعال ، فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً ، إلّا إذا قيل إنها مُركّبة، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أنقولك: إما تفعل أفعل مركّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩= * وإنْ من خَريفٍ فلن يعْدما[1] *

قال سيبويه : هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » فتفكيكها يدلُّ / على تركيبها، إلا أنّ لقائلٍ أن يقول: لو كانت مركّبة [٩٩] لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فِعْلٍ معنىً إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فِعْل . ولغة بني تميم على هذا تكون القويّة . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التّميمية ، فكان الأَوْلى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فِعْل ، وفي لغة بني تميم فِعْلاً ، إلا أنّ لقائل أن يقول : المركّب قد يكون لكل واحدٍ من مفرديه معنىً عند التفصيل، وبالتركيب يحدُث له معنًى آخر وحكم آخر، فلا بُدّ أن تكون « هَلُم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جُعلا جميعاً اسم فعل، فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال، وبقي حكم اتصال الضّمائر على لغةَ بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركّب أسماء من الكلمات كما تُركّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش: التّركيب على ضربين : تركيب من جهة

(١) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول : نحو أحدَ عَشَر وبابه ، وَحَيْص بَيْص ، ولقيته كَفَّة كَفَّة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف ، وهو الواو ـالعاطفة ،إذْ الأصل أحدَ وعشر ، فحذفت الواو من اللّفظ والمعنى على إرادتها .

والثّاني : نحو ، حَضْرموت ، ومَعْدِيكرْب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركّبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدّ من جهة المعنى ، بل مُزِج الاسمـان وصارا اسمـاً واحداً بـإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركّب، فبني الأول ، لأنه كـالصّدر مِنْ عجـز الكلمة . . . ، وجـزء الكلمة لا يعرب،وأعرب الثاني ، لأنه لم يتضمّن معنى الحرف،إذ لم يكن المعنى على إرادته [١] .

الثّامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » : التّركيب لا يكون في الأفعال ،ولا في المصادر،ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال: ومِنْ ثَمّ كان قولُ مَن ذهب : إلى أنّ «حبذا» فعل ماضٍ، وما بعده / فاعل به غلطاً ، وأمّا قول العرب : لا تُحَبِّذْهُ[٢] ، فإنمـا [١٠٠]

(١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ١١٢/٤ .
(٢) في القاموس : « لا تُحَبِّذني تحبيذاً » لا تقل لي : حبّذا .

معناه :لا تقل له : حَبّذا كما تقول : بَسْمِل أو لا تُبسمل . ، قال : ولذا إذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتّركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبّذا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، بل لا يحفظ التّركيب في الأفعال ، إلّا في « هَلُمّ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إنّما لم يَبْنوا اثني عَشَر ، لأنه لا نظير لـه ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثَنًّى .

العاشر : مِن تذكرة الشّيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتـاب « المستوفي » في النحو لقاضي القضاة كمال الدِّين أبي سعد عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم[1] الفرُّخان :قولهم : نِفْطويه ، وسيبويه ، الأول من جُزأي المركّب هو الأصل في التسمية، وكان قبـل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقّه أن يكون مبنيًّا وإن أفرد .

وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البنـاء بسبب الاستعمال العجميّ ، وذلـك أن العجم

---

(١) في النسخ الثلاث : « الحكيم » بالياء . ترجم له السيوطيّ في البغية ، وقد قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢/٢٠٦ .

كأنهم وجدوا لَفْظَىْ: نِفْط ، وسيب أصلين دَعَوْا بهما ، إلا أنّ لهم[1] في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النّداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمّة نحو: نِفطُوا وسِيبُو،وقد سمعتْ العَرَبُ به ، ولم يجدوا مِثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت « ويه » إذْ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخُرُه واواً قبلها ضمّة ، ثم بنوا الاسمين اسْماً واحداً .

الحادي عشر : قال ابن أبي الرّبيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ،فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب «لا رَجُل» فقط .

الثاني عشر : قال في « المستوفي » : ومن الحروف ما هو مركّب نحو « لولا » .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلّا بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغيّر ، / بالتركيب لأنّ « لو » ، لا يليها إلّا الفعل [١٠١] « ولولا » هذه في نحو : « لولا الغيث لهلكت الماشية » . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجْهٌ له من الفظاعة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النّظر ، ونفضت يدك من طاعةالعصبيّة، وأيقنت أن الحق لا يُعْرَفُ بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون « لا » بعد « لو » دلّت على الفعل المنفيّ بها ، فحذف

(١) في « ت » ، « من » مكان : « في » .

تحرّيًا لـلإيجاز ، ولـزم الحذْفُ للزوم الـدلالة،ولكثـرة الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفـع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ إذا السّماء انشقّت ﴾[1] فيكون حكم «لو »باقياً على ما كان عليه قبل،ودالاً على امتناع الشّيء لامتناع غيره،إذْ المعنى : لو انقطع الغيثُ لهلكت الماشية .

وقـولنـا : « لم يحصـل » قـريبُ المعنى من قـولنـا : انقـطع وانتفى .

ومما يقرّب هذا الحذف حذفهم الفعل بعـد « لولا » التي للتحضيض في نحو قوله :

٥٠= * لولا الكميَّ المُقَنّعا[2] *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تَعُدّون ؟ فكذلك ثَمّ . انتهى .

---

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

تَعُـدّون عَقْرا النِّيبِ أفضـل مَجْـدِكم بني ضَوْطَري لولا الكميَّ المُقَنّعا

وهو لجرير ، ديوانـه / ٣٣٨ ، وروايته : « هـلا » مكان : « لولا » . من شـواهد: المغنى ١/٢١٦، والخـزانة ١/٤٦١، وهمـع الهوامـع والـدرر رقم ٥٧٤.

التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التّاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صُغّر كقولك في قِدْر : قُدَيْرة ، وفي قَوْس قُوَيْسة ، وفي هند هُنَيْدَة .

التّضمين

قال للزمخشري : من شأنهم أنهم يضمّنون الفعل معنى فِعْلٍ آخر فيُجْرونهُ مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمّن .

قال : والغرض في التّضمين إعطاء مجموعِ مَعْنَيين،وذلك أقوى من إعطاء معنىً ، ألا ترى كيف رجع معنى : « ولا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُم »[١] إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوزَتَيْن[٢] إلى غيرهم - « ولا تأكلوا أمْوَالَهُم إلى أموالِكم »[٣] أي ولا تضمّوها إليها آكلين . انتهى .

قال الشيخ سعد الدّين التّفتازاني[٤] ، في حاشية الكشّاف :

---

(١) الكهف / ٢٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة : « مجاوزين » بدون تاء .

(٣) النساء / ٢ .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانيّ .
قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح تصريف العزي في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢/٢٨٥ .

فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقيّ ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز/ [١٠٢]

قلنا : هو في معناه الحقيقيّ مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظيّة فمعنى : « يقلّب كفيه» على كذا : نادماً على كذا ، ولا بُدّ من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً محَضْاً لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »[١] ، تقديره : معترفين بالغيب . انتهى .

وقال ابن يعيش[٢] : الظرف منتصبٌ على تقدير« في » وليس متضّمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : « من » و « كم »في الاستفهام ،وإنما « في » محذوفة من اللفظ لِضَرْب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من » و « كم » في الاستفهام ، فلا يقال :أمن ،ولا أكم ، وذلك من قِبَل أنّ : مَنْ وَكَمْ ، لمّا تَضَمّنا معنى الهمزة صارا كالمشتملَيْن عليها ، فظهور الهمزة حينئذٍ كالتّكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « في »ولذلك يصح ظهورُها .فاعرِف الفرق بين المتضّمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

(١) البقرة / ٢

(٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز[١] : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدّي ما يُؤدِّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النّحاس[٢] في « التعليقة » : الفرّق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضّمن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضّمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنىً «في» فإنا لا نريد به أن الظّرف متضّمن معنى «في» كيف ولو كان كذلك لَبُنِي، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوّة كلام آخر فيه في ظاهره. وكذلك يجوز إظهار «في» مع الظّرف، فتقول في «خرجت يوم الجمعة»: خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في: أين وكيف مثلاً: «هل أين»، ولا «أأين»، ولا[١] «هَلْ كَيْف»، ولا «أكيف».

---

(١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . ومن تصانيفه : قواعد المطارحة ـ الاسعاف في الخلاف ـ شرح فصول ابن معط. توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .
وانظر البغية ١/٥٣٢ .

(٢) ابن النحاس : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سَلْخ جمادي الآخرة سنة ٦٢٧ . وفي البغية ١/١٤ : ولم يصنف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرّب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادي الآخرة سنة ٦٩٨ هـ.

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعْل آخر وكان أحدُهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تَتّسع فَتُوقِع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا
[١٠٣] الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيىء معه بالحرف/المعتاد مع[٢] ما هو في معناه،وذلك كقوله تعالى : ﴿ أُحِل لكم لَيْلة الصِّيام الرفثُ إلى نسائكم ﴾[٣] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ؛ وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنّه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء،وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ « إلى » مع الرّفث إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه ، كما صحّحوا :عَوِر، وحَول لمّا كانا[٤] في معنى أعْوَر ، وأَحْوَل ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمّا كان في معناه نحو قوله :

٥١= * وإن شِئْتم تَعاوُدْنا عِوادا[٥] *

---

(١) في ط : « وإلا أين » ، تحريف،صوابه من سياق الكلام ، والنسخ المخطوطة .

(٢) في الخصائص ٢/٣٠٨ : « على » مكان : « مع » .

(٣) البقرة / ١٨٧ .

(٤) في ط : « كان » بدون ألف التثنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في الاقتضاب / ٤٧٧ . ذكر هذا الشاهد ، وعلق عليه بقوله : « هذا البيت لا أعلم قائله ، ووجدت في بعض التعاليق أن صدره : =

لما كان التّعاود أن يعاود بعضُهم بعْضاً وعليه جاء قوله :

٥٢= * وليس بأن تَتَبّعه اتِّباعا[١] *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتّل إليه تَبْتِيلاً ﴾[٢]. وأصنع من هذا قول الهُذَليّ :

= * فإما تشكروا المعروف منّا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتئمان التئاماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدّم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا : « تعاوذنا » عِواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالدال غير معجمة وهو الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٢/٣٠٩ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت صدره مع بيت قبله :

سرحت على بلادكم جيادي ... فأدت منكم كوما جلادا

بما لم تشكروا المعروف، عندي ... .

وانظر المحتسب ١/١٨٢ .

(١) للقطامي ديوانه وصدره :

* وخيرُ الأمر ما اسْتَقْبَلْت منه *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٠٥ ، والخصائص ٢/٣٠٩، وابن الشجري ٢/١٤١ ، وابن يعيش ١/١١١ ، والخزانة ١/٣٩٢ عَرضاً .

(٢) المزمل / ٨ .

٥٣ ـ مـا إنَ يَـمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَـنْكِـبٌ
مِنْـهُ وَحَـرْف السّـاق طَيَّ المِحْمَـل[١]

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طُوى طَيّ المحمل ، فَحُمل المصدرُ على فِعْل دَلّ أولُ الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَن أنصاري إلى الله ﴾[٢] أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيدٍ أي معه [٣] أي [٤] لمّا كان معناه : منْ ينضاف في نُصْرتي إلى الله ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بإلي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تَزَكّي ﴾[٥] وأنت إنما تقول : هل لك في[٦] كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره :أدعوك، وأرشدك إلى أن تـزّكي .وعليه

---

(١) لأبي كبير الهذليّ .
من شواهد ، سيبويه ١/ ١٨٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٢/ ٣٠٩ ، والعينيّ ٣/ ٥٤ ، والتصريح ١/ ٣٣٤ ، والأشموني ٢/ ١٢١ .
(٢) الصف / ١٤ .
(٣) في الخصائص ٢/ ٣٠٩ : « لكنه إنما جاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه » الخ . وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .
(٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .
(٥) النازعات / ١٨ .
(٦) ط فقط : « من » مكان : « في » ، تحريف .

قول الفرزدق :

٥٤= * قد قَتَلَ اللّهُ زياداً عَنِّي[١] *

لمّا كان معناه : صَرَفهُ عدّاه بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هـذا الفنّ شيئاً كثيرا لا يكادُ يحـاط به ولعلّه ، لو جمع أكثره لا جميعه لجاء ، كتابـاً ضخماً ، وقـد عرفت طريقه.فإذا مَرّ بك شيء منه فتَقَبَّلْه وأْنس به ، فإنه فصلٌ من العـربيّة لطيفٌ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : زعم قوم من المتأخرّين منهم خطّاب الماردينيّ[٢] : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحد معنى

---

(١) للفـرزدق : من شـواهـد : الخصـائص ٢/٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمغنى ٢/٧٦٥ طبع بيروت ، والأشموني ٢/٩٥ . وصدره :

* كيف تراني قالياً مجَنيٌ *

وفي هامش الأشموني : « قالياً » بـالياء المـوحدة أي : جـاعلاً أعـلاه أسفله .

(٢) في النسـخ الثلاث : المـاريـنيّ ، وفي ط فقط : « المارديني » ، ولعلّ الصواب « الماردي » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي . وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .
قال السيوطيّ في البغية ١/٥٥٣ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .
توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

صيّر ، ويكون من باب ظَنّ ، فأجاز :« حفرت وسط الدّار بئراً » ،أي صَيّرت، قال: وليس « بئراً » تمييزاً إذْ لا يصلح لـ « مِن » ، وكذا أجاز : « بنيت الدّار مسجداً »،و« قطعتالثّوبقميصاً »،و «قطعتُ الجلد نعلاً »،و«صبغتالثوب أبيضَ» . وجعل من ذلك قول أبي الطيب : / [١٠٤]

٥٥ : =فَمَضَيت وقد صَبغ الحياءُ بياضَها لوْني كما.صَبغ اللُّجينُ العْسَجدا

لأنّ المعني : صيّر الحياءُ بياضها لَوْني ، أي مِثْل لوني

قال : والحقّ أن التضمين لا ينقاس .

وقال ابن هشامٍ في « المغني » :

قد يُشْرِبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكمه ، ويسمّى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة،منها قوله تعالى : ﴿ وما تَفْعلوا مِنْ خيرٍ فلن تُكْفَروه ﴾[1] ، ضُمِّن معنى:تُحرموه،فعُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد ، ﴿ ولا تَعْزِموا عُقْدةَ النّكاح ﴾[2] ضمّن معنى : تَنْوُوه،فعدّى بنفسه لا بعلى ، ﴿ لا

(١) آل عمران / ١١٥ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه » بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر التسيير / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣١/٧ ، ١٣٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٣،وتفسير الفخر الرّازي ٢٣/٣ .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسَّمَّعُون إلى الملأ الأعلى ﴾[١] ضُمِّن معنى : يصغون، فعّدى بإلى ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ، ﴿ سَمِع الله لمن حمدهُ ﴾ ضمّن معنى : استجاب،فعدّى باللام،﴿ واللهُ يَعلْم المُفْسِد مِنَ المُصْلِح ﴾[٢] ضُمّن معنى : يُميّز،فجيء بـ « مِنْ »[٣] .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من « المغني » أن التّضمين لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيّان .

قـــاعـــدة
[في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه »[٤] الفرق بين التّضمين وبين التقدير في قولنا : بُني «أين» لتضّمنه معنى حرف الاستفهام ، وضربته تأديباً منصوبٌ بتقدير اللّام ، وغلام زيد مجرور بتقديم اللام ،

---

(١) الصافات / ٨ .
(٢) البقرة / ٢٢٠ .
(٣) انظر المغنى ٢/٧٦٢ ، ٧٦٣ .
(٤) الأمالي : نسخة مخطوطة رقم [١٠٠٧ نحو] بدار الكتب ، وانظر الحديث عنها في « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » /٦٦، ٦٧ للمحقق.

وخرجت يَوْمَ الجمعة منصوب بتقدير في : أنّ التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضّمن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتّقدير أن يكون على وجه يصّح إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يومَ الجمعة ، وضربته في يومِ الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :

واللهِ لأفعلنّ ، واللهِ أَفْعَلَنّ .

والفرق بينهما:أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده،وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده،فيصل الفعل إلى متعلقّه بنفسه . انتهى .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو : مَنْ وَكَمْ،فَيُبْنى لا محالة.

وَضَرْبٌ :يكون الحرف المتضمّن مراداً كالمنطوق به ، لكن عَدلَ عن النّطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظٌ به، ولو كان ملفوظًا به لما بُنِي الاسم فكذلك / إذا عدل عن النطق به . [١٠٥]

وَضَرْبٌ:وهو الإضافة والظّرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلمّا جاز إظهاره لم يُبْنَ.

وهذا ضابطٌ في كلّ ما ينوب عن الحرْف من الأسماء،ما يبنى منها، وما لا يبْنى.فافهمه . انتهى .

قـــاعـــــدة

كلّ ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممّا له في الأصل، ليكون ذلك المنْعُ دليلاً على ما تضمّنه .

مثاله : نعم وبئس إنمـا مُنِعا التّصـرّف،لأن لفظهمـا ماضٍ ، ومعناهما:إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل وهو الدّلالة على الحال مُنِعا التّصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التّعجب تضّمن ما ليس له في الأصل،وهو زيادة الوصْف ، والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التّصرف لذلك .

قـــاعـــــدة

المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ، ومن ثَمّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط،نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ، و « كلّ رجل يأتيني فله درهم » .

وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يجيزوا :

«الذي يأتيني أُحسنْ إليه»،أو«كل من يأتيني أُحسنْ إليه»إليه بالجزم إلاّ في الضّرورة .

وأجاز الكوفيّون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط،ووافقهم ابن مالك.قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلاّ في الشعر .

قـــاعـــدة

قال ابن القـوّاس في شرح « الدّرة » : « أمسِ » مبنيّ لتضمنه معنى لام التّعريف فإنه معرفة بدليل « أمسِ الدّابـر » وليس بعَلَم،ولا مُبْهم،ولا مُضاف،ولا مُضمر،ولا بلامٍ ظاهرة،فتعين تقديرُها .

والفرق بين المعدول والمتضّمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن:لا .

وقولنا : الأمس،اللاّم دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعْرب إذا أضيف أو صُغّر أو ثُنّي أو جُمع . وقيل : زائدة كـالّـتي في النّسر . انتهى / [١٠٦] .

وفي « البسيط » : في عِلّة بناء «أمسِ» أقوالٍ :

قول الجمهور : أنه « بُنِي لتضمنّه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى،لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف،فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللّام كقولهم : لقيته أمسِ الأحد ث ، وأمسِ الدّابر .ولولا أنه معرفة بتقدير اللّام لما وصف بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته .

والفرق بين العدل والتّضمين : أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه،فلذلك أعرب ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف،فلذلك بُنِي في التّضمن . انتهى .

وقال ابن الدّهان[1] في « الغُرة » : الفرق بين العدل والتّضمين : أنّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدِل عنه إلى غيره كَعُمَر من عامر ، وَسَحَر من السَّحَر ، والتّضمين أن تُحَمِّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة .

التّعادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوبين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف

(١) ابن الدهان : سعيد بن مبارك بن علي الامام ناصح الدين بن الدهان ، ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقيل ثلاث ـ وتسعين واربعمائة ، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية ٥٨٧/١ .

بحركات الإعراب فيه، وزيادة التّنوين، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيما يثقل عليهم.

فلّمّا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين.

ولمّا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف، إنما يليق بالثّقل، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.

ومنها: قال ابن النحاس في «التّعليقة»: إنّما رُفع الفاعل وَنُصِب المفعول لقلّة الفاعل،لكونه لا يكون إلّا لفظاًواحداً،و كثرة المفعول لكونه متعدّداًوالرّفع أثقل من النّصب،فأعطي الثقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا.

ومنها: قال ابن فلاح في «المغني»: إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع،لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من
[١٠٧] الفتحة: فْخُصّ الأخفّ / بالأثقل، والأثقل بالأخف للتّعادل.

قال: وإنّما فُتِح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع، لأنّ نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل،ليقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور، ولأنّ التثنية أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها،

وخص الجمع بالكسر لقلّته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف،والقلّة مع الثّقيل .

ومنها : قال بعضهم : إنّ التاء إنما لحقت عدد المذكّر، وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل،فناسبه حذفها للتّخفيف ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعْتدلا ، حكاه في « البسيط » .

ومنها : قال السّخاويّ : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النّسب نحو : حنيفة ، وحَنَفِيّ ، وباب فعيلٍ لا يحذف منه الياء ، نحو :تميم وتميميّ ،لأن المؤنث ثقيلٌ ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكّر .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما خُصّ الضّم بمضارع الرّباعي،والفتح بمضارع الثلاثيّ ، لأن الرّباعي أقلّ والضّم أثقل، فجعل الأثقل للأقل ،والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا إنّما زيدَ في التّصغير الياءُ دُونَ غيرها من الحروف ، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ ، لخفّتها ، وكثرة زيادتها في الكَلِم، فَنَكَبُوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعيّنت الياءُ .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصَّغر فتعادلا[1].

ومنها : قيل : إنّما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، والمتحرّكة بالاسم ، لثقل الفعل وخِفّة الاسم ، والسّكون أخف من الحركة ، فأعطي الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف تَعادُلاً بينهما.

تعارض الأصْل والغالب

فيه فروع :

[١٠٨] الأول : اختلف في «رحمن» هل يصرف ، لأنه ليس له فَعْلي ./ أو لا ، لأنه ليسَ له فَعلَانة ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَم ، لأن الأصل في الأسماء الصّرف ، ولم يتحقّق شَرْط المنع وهو وجود فَعْلي .

والثاني : لا ، قال في « البسيط » : وعليه الأكثرون ، لأن الغالب في باب فَعْلان عدم الصّرف ، فالحمْل عليه أولى من الحَمْل على الأقل .

الثاني : قال في « البسيط » : لو سمّى بِفْعلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

---

(١) في ظ : « تعادلا » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : الأوْلى منع صَرْفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : صرفه نَظَراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثّالث : إن كان مشتقًّا من فِعْل منع من الصّرف حَمْلاً على الأكثر ، وإلاّ صُرِف،وهو فَحْوى كلام سيبويه .

التعـــويـــض

ترجم عليه ابن جني في « الخصائص » : « باب زيادة حَـرْفٍ عِوَضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعْلَم أنّ الحرف الذي يُحْذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضَرْبين : أحدهما : أصلِيّ ، والآخر زائد .

فالأول : على ثلاثة أَضْرب : فاء وعين ولام .

فأمّا ما حُذِفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منها[1] فبابُ فِعْلة في المصـدر ، نحو : عِـدَة ، وزِنَة ، وشِية ، وجِهَـة ، . والأصـل : وِعْدة ، ووِزْنة ، ووِشْية ، ووِجْهة ، حذفت الفاء لِما ذكر في تصريف ذلك ، وجُعِلت التاءُ بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أنّ أصله ذلك قولهُ

(١) في الخصائص ٢/٢٨٥ : « منه » مكان : « منها » .

تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾[١] . وأنشد أبو زيد :

٥٦ = أَلَـم تـر أنّني ـ ولـكـلّ شَـيْءٍ إذا لم تُؤتَ[٢] وجهتُـهُ تَعِـادى
أطعت الآمِـريّ بِـصُـرْم لَيْـلَى ولَمْ أسْمَـعْ بها قَـوْلَ الأعادي[٣]

وقد حُذفت الفاء في « أناسٍ » ، وجعلت ألف « فُعَـال » بدلاً منها ،فقيل : ناس، ووزنها[٤] عالٌ كما ، أن وزن عِدَةٍ : عِلةٌ .

وحذفت الفاءُ وجُعِلت تاءُ افتعل عِوَضاً منها وذلك قولهم : تَقَي يَتقِي ، والأصل : اتّقي يَتّقي ، فحذفت الفاء فصار تَقَي ، ووزنه : تَعَل ، وَيَتقِي : يَتعِل ، قال أوس : / [١٠٩]

٥٧= تَـقَـاك بِـكَـعْـبٍ واحـدٍ وَتَـلَـذُّهُ يداك إذا ما هُزّ بالكفّ يَعْسِلُ[٥]

وقال :

٥٨=جـلاهـا الصَّيقَلُون فـأخلصـوهـا خِفـافـاً كلُّهـا يَتَقِي بـأَثْـرِ[٦]

(١) البقرة / ١٤٨ .
(٢) في ط : « توت » بدون همزة ، وفي الخصائص ، تؤت : بالهمزة .
(٣) من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٥،والمنصف ٣٤/٣ . هذا وروايته في المنصف : « عصيت الآمرين » مكان : « أطعت الآمريّ » .
(٤) في الخصائص : « ومثالها » .
(٥) لأوس بن حجر ، ديوانه / ٩٦ : يريد : « ليس فيه تفاوت ولا اختلاف إذا هززته اهتز كله ، فكأن كعوبه كعب واحد . ويعسل : يضطرب ويهتز . وانظر هامش الديوان .
من شواهد : الخصائص ٢/٨٢٦ ، والنوادر / ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق / ٢٤ وانظر اللسان : « عسل » .
(٦) لخفاف بن ندبة وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٥٢ ، وروايته مختلفة عن =

وأنشد أبو الحسن :

٥٩= * تق اللّه فينا والكتابَ الذّيَ تَتْلو[١] . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَهَ يَتَجه ، والأصل : اتجه يَتّجه . ووزن تَجَهَ ، تَعَل كَتَقَي سواء .

أنشد أبو زيد :

٦٠= قصرت له القَبيلة إذْ تَجِهنا وما ضاقتْ بشِدّتِهِ ذراعِي[٨]

= رواية السيوطيّ والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو التالي :

جلاها الصيقلون فأخلصوها مواضي كلها يفرى بِبَتْرِ

والصّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلاّؤها . وفي رواية الخصائص : أثر السيف : فرنده ودياجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها . « انظر هامش الخصائص ٢/٢٨٦ » واللسان في شرح الشاهد، وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٦ واللسان : « أثر » .

(١) صدره :

* زيادتَنا نعمانُ لا تنسيَنّها *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد : النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ والخصائص ٢/٢٨٦ ، ٣/٨٩ . والمحتسب ٢/٣٧٢، وابن الشجري ١/٢٠٥ ، والشافية ٤/٤٩٦ . واللسان : « وقى » .

(٢) لمرداس بن حُصين .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، والمنصف =

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تَجِه يَتْجَهُ فهذا من لفظ آخر ، وفاؤه تاء .

وأمّا قولهم : اتّخذت فليست تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصليّة بمنزلة اتّبعت من تَبِعَ ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعيّ من قوله :

٦١ =وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْب غرزها (١) نَسيفاً كأفْحوص القطاة المطرَّق

= ١/ ٢٩٠ ، والمحتسب ١/ ٢٦٣، واللسان : « وجه » .
وفي ط : « فصرت » بالفاء مكان : « قصرت » بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان : قَصَرْتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في موضعها .
(١) من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٨٧ ، والعيني ٤/ ٥٩٠ ، واللسان : « نسف » ، « طرق » .
وفي العيني : قائله الممزّق العبديّ . وهو من قصيدة طويلة منها قوله :
فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلاّ فأدركني ولما أمزّق

وبهذا البيت سمّي الممزق .
والغرْز : هو ركاب الرجل من جلد . والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر . والأفحوص : هو مجثم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطَرّق ، من طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لو شِئْت لَتَخِذْت عليه أَجْراً ﴾ .[١]

وذهب أبو إسحاق : إلى أنّ « اتَّخْذت » كاتَّقَيْت ، واتَّزنت ، وأن الهمزة أُجريت في ذلك مُجْرى الواو .

وهذا ضعيف ، وإنّما جاء منه شيء شاذّ .

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = فـي داره تُقْـسَمُ الأزوادُ بـينـهـم كأَنّما أهلُهُ منهـا الذّي اتَّهـلاَ[٢]

ورَوى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ بن سليمان « مُتَّمِن » .

وأنشد :

---

(١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير،وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن،والحسن ، وابن مسعود .
انظر في هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ٦ ,١٥٢،والتسيير / ١٤٥ ، والطبري ١٥/١٨٨ ، والحجة لابن خالويه / ٢٢٨،والسبعة لابن مجاهد / ٣٩٦ ، وغيث النفع / ٢٨١ ، وتفسير الفخر ٢١/١٥٧ ، والنشر ٢/٣١٤، وانظر أيضاً العنوان ورقة / ١١٦ ، وتحبير التيسير / ١٣٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٧ ، واللسان : « أهل» . وقد أنشده في اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتّهلا *

أي كأن أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق .

٦٣= * . . . . . بيض اتمن [١] *

والّذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عليه أجراً ﴾ فكما أن«تَجه»ليس من لفظ الوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ الأخذ .

وعُذْر من قال : اتّمن واتّهل[٢] من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : اِيتكل ، ومن الإزرة[٣] : اِيتزر ، فأشبه حينئذٍ ، اِيتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتّهل واتّمن،لقول غيره : اِيتهل واِيتمن .

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

[١١٠] ٦٤= * أبا ثَبيتٍ أما تنفكّ تأتكل[٤] * /

(١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها و « متمّن » : وصف من : « اتّمَن » افتعل من الأمان . انظر هامش الخصائص . وفى ط : « مبيض» بالميم ، تحريف .

(٢) في ط : « وتّهل » بدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ المخطوطة .

(٣) اسم هيئة من الائتزار .

(٤) للأعشى . وصدره :

* أبلغ يزيد بني شيبان مألكةً * =

وكذلك « إيتزر يأتزر » .

فأمّا « اتكلت » عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الوكالة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فِعال) بدلاً منها وذلك قولهم[1] :

٦٥ = * لِاه ابنُ عَمّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ[2] *

في أحد قَوْلي سيبويه .

وأمّا ما حذفت عينُهُ ، وزِيد هناك حَرْفٌ عوضاً منها فَأَيْنُق في أَحَدَ

= من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وانظر ديوان الأعشى . وفي هامش الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيد ، وكان ابن عم الأعشى . والمألكة : الرسالة . والاتكال : الغضب .

(١) في الخصائص ٢/٢٨٨ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل هو ذو الأصبع العدواني .

(٢) تمامه :

* عني ولا أنت ديّاني فتخزوني *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجريّ ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤، والمقرب ١/١٩٧، والخزانة ٣/٢٢٢، ٤/٢٤٣ ، والمغنى ، رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣، وفي العينيّ : لاه ابن عمك : أي للّه درّ ابن عمّك . وقوله : « ولا أنت ديّاني » الخ . قال ابن السّكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما الخزي فهو من خَزِي يخزى خزياً : إذا ذَلّ وهان .

قَوْلَيْ سيبويه .

وذلك أن أصلها أَنْوُقٌ فأحد قوليه فيها : أنّ الواو هي عينٌ حُذِفت،وعوضت منها ياء فصارت أَيْنُقٌ .

ومثالها على هذا القول: أيْفُل .

والآخر : أنّ العين قدّمت على الفاء وأبدلت ياء ، فصارت أَيْنق .

ومثالها على هذا : أعْفُل .

وقد حذفت العينُ حرف عِلّة ، وجعلت ألف فاعل عِوضاً منها وذلك: رجلٌ[1] خافٌ،ورجُلٌ مالٌ ، وهاعٌ لاعٌ[2]فيجوز أن يكون هذا فَعِلاً كفَرِق فهو فَرِق ، وبَطِر فهو بَطِرٌ .

ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها كقوله :

---

(١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعلّه « في رجل » أي بزيادة في ، وفي النسخ . المخطوطة والخصائص بدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم بدونها .

(٢) في الخصائص : « ورجل هاع » وقد سقطت « كلمة رجل من نسخ الأشباه » وفي القاموس : « ورجل هاعٌ » أي حريص . ورجل هاعٌ لاعٌ : « جبان جزوع » انظر : هوع ـ لوع .

٦٦=* لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ [١] *

ومما حذفت عينُه،وصار الزائد عِوَضاً منها قولهم : سَيْد ، ومَيْت ، وهَيْن ، ولَيْن ، . قال الشاعر :

٦٧ =هَيْنُون لَيْنون أيَسارُ ذَوُو يَسَرٍ سُوَّاس مَكْرُمةٍ أبناءُ أيسارِ[٢]

فأصلها : فَيْعِل : سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن ، حذفت عينها ، وجعلت ياء فيعِل عوضاً منها . وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة وأصلها فيعولة حذفت عينها فصارت ياء فيعولة عوضًا منها.

فإن قلت : فهلّا كانت لام فيعلولة الزائدة عِوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيْعل من نحو : سيّد ، وبابه أنّ الياء الزائدة

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢/١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١/١١٥ والخصائص ٢/١٢٩ ، ٢٨٩ ، والمنصف ٢/٥٢ ، ٥٣ ، والشافية ٤/٣٦٧ ، واللسان : ـ عبر .
والشاهد للعجاج ديوانه ٣١٤ . وقد فسّر الأصمعي كلماته فقال : لاث : مدرك متكاثف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبْريّ : السّدر العظام ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(٢) نسب في هامش الخصائص ٢/٢٨٩ ، ومعجم الشواهد ١/١٨١ : إلى عبيد بن العرندس .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٩ ، والمنصف ٣/٦١ .
والأيسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميسر . وفي القاموس : « يسر » : اليُسْر واليَسَر بالفتح : اللين والانقياد .

عوض من العين .

وكذلك الألف الزائدة في:خافٍ وهاع ولاعٍ عِوضٌ من العين .

وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في : أينق ، فكذلك أيضاً ينبغي أن يُحْمَل فيعلولة على ذلك .

وأيضاً:فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب : قيدودة ، وكينونة .

وأيضاً فقد جُعِلت تاءُ[1] التفعيل عِوَضاً من عين الفِعّال ، وذلك قولهم : قَطّعتُه تَقْطيعاً ، وَكَسّرتُهُ تَكْسِيراً ، ألا ترى أن الأصل : قِطّاع ، وكِسّار ، بدلالة قول الله تعالى : ﴿ وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً ﴾[2] .

وحكى الفرّاء : قال سألني أعرابي فقال : أَحِلّاقٌ[3] أحبّ إليك

(١) في النسخ الثلاث وط « ياء » التفعيل مكان : « تاء » التفعيل تحريف صوابه من الخصائص ،وبدليل قوله في الخصائص في موضع سابق ٢ / ٦٩: ومنها أن التاء في تفعيل عوض من عين فِعّال الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عِوَضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذاً من « قِطّاع » هي الزائدة ، لأن تاء تقطيع عوض منها كما أنّ هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتا هما زائدة .

(٢) النبأ / ٢٨ ، وفي ط : « كذبوا » بدون واو .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « أحلق » مكان : « أحِلاق » تحريف،والصواب =

أم قِصّار ؟ فكما / أنّ التاء[١] زائدة في التفعيل عِوَضٌ من العين، [١١١] فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عِوَضاً من العين لا الدّال .

فإن قلت : فإنّ اللاّم أشبه بالعين من الزّائد،فهلاّ كانت لام القيدودة عِوَضاً من عينها ؟ .

قيل : إن الحرف الأصليّ القويّ إذا حذف لَحق بالمُعْتَل الضّعيف،فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً : فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عِوَضاً من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عِوَضاً من عينه في : خافٍ ، وهاعٍ ، ولاعٍ ،ونحوه .

وأيضاً: فَإنّ عين قَيْدُودة وبابها وإن كانت أصْلاً، فإنها على الأحوال كلها حرفِ عِلة ما دامت موجودة ملفوظاً بها،فكيف بها إذا حذفت ؟ فإنها حينئذٍ توغل في الاعتلال والضّعف.ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إيّاها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مُؤنِس منهما[٢] ضعفاً ، وذلك أنّ تحمُّلَها للحركة أشقّ

= من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فِعّال .

(١) في النسخ الثلاث وط : « الياء » مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش رقم ١ في الصفحة السابقة.

في الخصائص : « فيهما » مكان « منهما » .

منه في غيرهما . ولَمْ يكونا كذلك إلاّ لأنَّ[١] مَبْنى أمرِهما على خلاف القوة .

يؤكد ذلك عندك أنّ أذْهب الثّلاث في الضعف والاعتلال الألفُ . ولمّا كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتّة .

فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها، ويسوغ[٢] فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف .

ولذلك[٣] ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي ـ الفتحة ـ مستثقلة فيها حتى يُجنح لذلك ويُسْتروح[٤] إلى إسكانها ، نحوُ قوله :

٦٨= * يا دار هند عَفَتْ إلاّ أثافيها[٥] *

---

(١) في ط : «إلا أنّ» صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) ط :« تحملها ،وتسوغ » كلاهما بالتاء، تحريف صوابه من الخصائص ، وفي النسخ المخطوطة : « يحملها وتسوغ » الأولى بالياء ، والثانية بالتاء .
(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وكذلك » بالكاف ، والتصويب من الخصائص ، لأنه المناسب للأسلوب .
(٤) في ط فقط : « وتسترح » بالتاء .
(٥) تمامه : * بين الطّويّ فصارَاتٍ فَوَاديها *
وقد نسب في سيبويه ٢/٥٥ إلى بعض السعديين ولم يسمّه .
والشاهد مطلع قصيدة للحطيئة، ديوانه/ ٢٤٠ طبع صادر وهو من شواهد سيبويه ٢/٥٥، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٢٩١، ٣٤١، والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٨٢، والمحتسب ٢/٣٤٣، وابن الشجري ١/٣٩٦، والشافية ٤/٤١٠، وابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢ .

وقوله :

٦٩= * كأن أيْديهنّ بالقاع القَرِق [١] *

والأثفية : حجر القِدْر . والطوّيّ : بئر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .

والشاهد في « أثافيها » حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيبويه:وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن الياءات لِمَ تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ؟ . وذلكَ قولك : رأيت معدى كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مَثْنى حيث عرّوها من الجرّ والرفع ، فكما عروّا الألف منه عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الخ .

وقال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حالة النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف لا تتحرك . انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤/٤١٠ ، ٤١١ .

(١) رجز تكملته :

* أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْن الوَرِقْ *

وقد نسب إلى رؤبة.

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ ، واللسان : « قرق » .

قال البغداديّ في الخزانة : استشهد به : « على أن تسكين الياء من : « أيديهن » ضرورة ، والقياس فتحها .

وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

ونحو ذلك قوله :

٧٠ = وإن يَعْـرَين إن كُسِي الجَـوارِي فَتَنبُو العين عن كَرَمٍ عِجافِ[١]

نعم وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اختزامه وحذفه كان بأن يضْعُفَ[٢] عن تحمّل الحركة الزائدة عليه فيه أحْرى وأحْجى .

= القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجَوارٍ : جمع جارية،ويتعاطين : أي يناول بعضهم بعضاً . والوَرِق : الدراهم .
وقال آخرون : القرق هنا : المستوِي من الأرض الواسع . وإنما خص بالوصف،لأن أيدي الإبل إذا أسرعت في المستوِي فهو أحمد لها ، وإذا أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

(١) نسب في اللسان « كرم » لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً : « كسى »لسعيد بن مسحوج الشيباني :
وذكر في اللسان « كرم » أن أبا خالد كتب إلى قطريّ بن الفجاءة أبياتاً يعتذر فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

لـقـد زاد الـحـيـاةَ إليّ حُـبًّـا بـنـاتي إنّـهـن مـن الـضِّـعـافِ
مخـافـة أنْ يَـرَيْن البُؤسَ بَعْـدِي وَأنْ يَـشْـرَبْنَ رَنْـقـاً بعـد صـاف
وأن يَـعْـرَيْن إن كُـسِي الـجـواري فَـتَنْبـو العينُ عـن كـرَم عجافِ
ولـولا ذاك قـد سـوّمـت مُهْـرِي وفـي الـرّحمـن للضّعفـاء كـافِ
أبـانـا مَـنْ لـنـا إن غِـبْـت عـنـا وصـار الحيّ بعدك في اختلاف؟ .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢/١١٥ وابن الشجري ١/٢٣٣ ، والمغني رقم ٩٢٧ .

(٢) في ط فقط : « يضاعف » ، تحريف .

وذلك نحو / قول الله تعالى : ﴿ واللّيل إذا يَسْرِ ﴾ (١) ، [١١٢] و﴿ ذلك ما كُنّا نَبْغ ﴾ (٢) ، و﴿ الكبيرُ المُتَعال ﴾ (٣)

وقوله :

٧١= * قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشّاهقِ (٤) *

وقول الأسود بن يعفر :

٧٢= * فألحقتُ أُخراهم طريق أُلاَهُمُ (٥) *

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْحُ الله الباطل ﴾ (٦) ، ﴿ سَنَدْعُ الزّبانية ﴾ (٧) كتبت

---

(١) الفجر / ٤ .

(٢) الكهف / ٦٤ .

(٣) الرعد / ٩ .

(٤) قائله أبو الرُّبَيْس التغلبيّ : وقبله مع تمام بيته :

لا صُلْح بَيْنِي فاعْلَمُوه ولا بَيْنَكُم ما حَمَلَتْ عاتِقِي

سَيْفِي وما كُنّا بِنَجْدٍ وما قَرْقَر قُمْرُ الوادِ بِالشّاهِقِ

(٥) تمامه :

* كما قِيل نَجْمٌ قد خوى مُتَتابِعُ *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣/٢٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ .

(٦) الشورى / ٢٤ .

(٧) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحوذلك. قال رؤبة :

٧٣= * وَصّانِيَ العَجّاج فيما وصّنِي[١] *

يريد فيما وصّاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يا أَبَتَ ﴾[٢] : أنه أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

٧٤= * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابن المُعَلْ[٣] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٣ ، ٣١٧ .

(٢) يوسف ٤، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عامر ، وأبي جعفر ، والأعرج .وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ، والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٩/٢١ والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

(٣) صدره :

* وَقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٢ وابن الشجري ٢/٧٣ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ٢٠٠ ، والشافية ٢٠٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ ، والأشموني ٤/٢٠٥ ، والجمهرة ٢/٨٥ ،واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم، تحريف =

يريد المُعَلّى .

وحكى أبو عبيدة [١] وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت فَرَجْ [٢] ،ونحو ذلك ،فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهِي [٣] عن حفظ أَنْفُسِها [٤]، وَتَحْمِل خواصّها وعواني [٥] ذواتها ، فكيف بها إذا

= صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة .
والشاهد فيه : حذف الألف من « المعلى » مع التضعيف ، وأصل مُعَلّى : معْلَو: مفْعل من علوت ؛ ثم معلَىْ صارت الواو ياء لوقوعها خامسة ثم مُعَلاَ صارت الياء ألفاً لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف يحذف في القوافي.انظر (أمالي ابن الشجري) .
ولُكَيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المعلّى هو : جدّ الجارود بشر بن عمرو بن المعلّى .
وفي الجمهرة : مرجوم لقب رجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت لك به فسمّى مرجوماً .

(١) في ط فقط : « أبو عبيد » صوابه من النسخ الثلاث المخطوطة والخصائص .وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى،أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيدة، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر، وقيل : إحدىٰ عشرة ، ومائتين . انظر البغية ٢/ ٢٩٤ .

(٢) في ط فقط: « فرخ » بالخاء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « وتهيء » بالهمزة ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « نفسها » .

(٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمت احتمال الحركات النّيّفات على مقصور صورتها[١] .

نعم وقد أُعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزّيدان ، والزّيدون ، والزّيدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرى الحركات ، في « زيدٌ » وزيداً ، وزيدٍ،ومعلوم أن الحركات لا تتحمّل لضعفها الحركات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع[٢] من احتمالها الحركات[٣] إذا احتملتها جفت عنها وتكاودتها[٤] .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة ، أنك إذا وجدت أقواهن ـ وهما الواو والياء ـ مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنّهما تابعان لما هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نَوْبة وَنُوب ، وَجُؤْبة وَجُوَب ، وَدَوْلة وَدُوَل .

---

(١) في الخصائص : « صُورها » :

(٢) في ط : « تمتنع » وفي ت ، وهـ : « تمنع » ، وكذلك في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « الحركات أن إذا تحملتها جفت » الخ بزيادة : « أن إذا تحملتها » .

(٤) في القاموس : كأد : وتكّاد من الأمر شق عليَّ كتكاءدني ، وعقبة كؤود وكأداء : صعبة .

فمجيء فَعْلَة على فُعَل يريك أنّها كأنّها إنما جاءت عندهم من : فُعْلة ، وكأنّ دَولة : دُولة ، وَجَوْبة : جُوبة ، ونَوْبة : نُوبة .

وإنّما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضّمة تابعاً .

وكذلك ما جاء من فَعْلَة مما عينه ياء على : فِعَل نحو : ضَيْعَة وَضِيع[1] وخَيْمة وخِيَم ، وعَيْبه وعِيَب ، كأنّه إنّما جاء على أنّ واحدته فِعلة نحو : ضِيعة ، وخِيمة وعِيبة .

أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما مُجْرَيين[2] مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما ، فهل هذا إلّا لأنّ / الصنعة [3] مقتضية لشياع [4] الاعِتلال فيهما . [١١٣]

فإن قلت: ما أنكرتَ أن لا يكون ما جاء من نحو فَعْلَة على فُعَل نحو نُوب وجُوب ودُول لما ـ ذكرتَه من تصوّر الضّمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعَلَة على فِعَل ـ . نحو: ضِيع ، وخِيَم، وعيب ـ لما ذكرته من تصوّر الكسرة في الفاء، بل لأن ذلك ضَرْبٌ من التكسير

(١) في ط فقط : « صيغه وصيغ » بالصاد فيهما .

(٢) في الخصائص : « مجراتين » مكان : « مجريين » .

(٣) في ط ، ت : « الصيغة » مكان الصنعة تحريف صوابه من هـ ، وم ، والخصائص .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « سياغ » بالسين مكان : « لشياع » بالشين والعين ، واخترت تعبير الخصائص لأنه الأنسب للأسلوب .

رَكّبوه فيما عينه معتلة، كما ركّبوه فيما عينه صحيحة نحو : لأمةٍ[١] ولُؤم ، وعَرْصَة[٢] وعُرَص ، وقَرْية وقُرى ، وبَرْوة وبُرى .ـ فيما ذكره أبو عليّ ـ وَنْزَوَة ونُزاً ـ فيما ذكره أبو العباس ـ وحَلْقة وحِلَق ، وَفَلْكَةً وفُلَك .

قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء ، والواو أين وقعتا ، وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علّة . ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما .

هذا، ثم إنا رأيناهم قد كَسّروا فَعْلَة ممّا هما عيناه على فُعَل وفِعَل نحو ، جُوَب ، ونُوَب ، وضِيَع [٣] وخِيَم فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده ، مضموم الفاء ومكسورها .

فنحن الآن بين أمرين إما أن نرتاح لذلك ونعلّله ، وإمّا أن نتهالك فيه ونتقبلهُ غُفْل الحال ساذجاً من الاعتلال[٤] .

---

(١) اللأمة : الدّرع .

(٢) العَرْصة كما في القاموس : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، وفي ط فقط : عوضة وعوض بالواو والضاد ، تحريف .

(٣) في ط : « صيغ » بالصاد والغين .

(٤) في ط فقط بعد قوله : « ساذجاً » زيادة عبارة وهي : « وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجاً » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة وليست في الخصائص ، وقد علق عليها في هامش ط بقوله : « من الأصل »

فأن يقال : إن ذلك لِما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكْم تابعين لما قبلهما أَوْلى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عَنْوة به ، من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه[١] ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرّون إليه إلّا وهم يحاولون له[٢] وجهاً ، فإذا لم يَخْلُ مع الضّرورة من وَجْه من القياس محاول، فَهُمْ لذلك[٣] مع الفُسْحة وفي حال السعة أوْلى بأن يحاولوه، وَأَحْجى بأن يناهدوه[٤] فيتعللّوا به ولا يُهْملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياءٌ أو واوٌ جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : حِلَق ، وفلَك ، وعُرَض ، ولُؤم ، وَقُرى ، وبُراً ، كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف في الزّيدون ، والزّيدين ، والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النّون في يقومان ، وتقعدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدريج اللغة / . [١١٤]

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عِوضاً منها فكثير .

منه: باب سنة، ومائة، وفئة ، ورئة ، وعِضَة ، وضعة ، فهذا

(١) في ط : « إليه » مكان : « عليه » ، تحريف .
(٢) في النسخ المخطوطة ، وط « به » مكان : « له » ، والتصويب من الخصائص .
(٣) في النسخ المخطوطة وط : « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص .
(٤) في القاموس : نهد الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب اللام في نحو : بُرة وبُراً، وثُبة وثُباً .

وحكي أبو الحسن عنهم : رأيتُ مئيًا بوزن : مِعْياً . فلمّا حذفوا قالوا : مائة .

فأمّا بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامَيْ الفعل وليست عِوَضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس السّاكن الثاني عندنا بدلاً ولا عِوَضاً لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هذه عصاً ورحاً ، وكلّمتُ مُعلّى فليس التّنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف ـ نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه عصاً ، ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء ـ بدلاً من لام الفعل ولا عِوَضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذْ كان التنوينُ يزيله الوقفُ ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ، وسنة ، ولغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل، ومبدلة هاء في الوقف .

فأما الحذْف فلا حذف .

وكذلك ما لحقه عَلَمُ الجمع نحو : القاضون والقاضين والأعلَون والأعْلَين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنه ليس لازماً .

فأما قولهم :هذان وهاتان ، واللّذان ، واللتّان ، والذين واللذون، فلو

قال قائل : إن علم التّثنية والجمع فيها عِوَض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ : رجلان ، وفرسان ، وقائمون ،وقاعدون ، ولكن على حدّ[١] قولك : هما ، وهم ، وهن ، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل)، ولو كان كذلك لوجب أن تُنَكّرَهُ البتّة كما تنكّر الأعلام نحو : زيدان ، و زيدين ، وزَيْـدِين .

والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثّناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجري عليها مفردة . وذلك قولك : مررت بالزّيدين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار .

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك . جاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظريفين . وكذلك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال / ما كانت تعمله [١١٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك أنها جَمْع هيهاة ، وهيهاة[٢] عندنا رباعيّة مُكَرَّرة[٣] ،

(١) كلمة : « حد » ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .
(٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيهات » كلتاهما بتاء مفتوحة ، تحريف، صوابه من الخصائص .
(٣) في ط فقط : « مكسورة » مكان : « مكررة » ، تحريف ، صوابه من=

فاؤها[١] ، ولامها الأولى هاءٌ ، وعينها ولامها الثّانية ياء فهي ـ لذلك ـ من باب صِيصِية [٢]. وعكسها باب : يَلْيَل[٣] ، وَيَهْيَاهِ[٤] ، قال ذو الرّمة :

٧٥ ـ تـلُّوم يهيـاه بيـاه وقـد مـضى
من الليـل جَـوْزٌ واسبطـرّتْ كـواكِبُـه[٥]

وقال كُثيِّر :

٧٦ = وكيف ينـالُ الحـاجبيـة آلـفٌ بِيَلْيَلَ مُمْساهُ وقد جاوزَتْ رَقْدا[٦]

= النسخ المخطوطة والخصائص. وهيهاة أصلها : هَيْهَيَة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(١) في ط فقط : « فاءها » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ، والأسلوب .

(٢) الصّيصة ـ كما في القاموس ـ : قرن البقر والظباء ، والحصن ، وكل ما امتنع به .

(٣) « يليل » ـ كما في القاموس ـ موضع قرب وادي الصفراء .

(٤) في القاموس : يهيا من كلام الرعاء .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٨ . وانظر ديوانه ٦٦.
و « تلوّم » كما في القاموس : تمكث وانتظر . وجوْز الليل : وسطه ومعظمه ،واسبطرّت : امتدّت .

(٦) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٨ :
والحاجية ـ كما في الخزانة ٢/٣٨١ : نسبة إلى جدّ عزة : حاجب بن غفار قال البغداديّ : ومن الغرائب تفسير العينيّ للحاجبيّة هنا بالرمل الطويل وهو غفلة عن نسبها . =

فهيهاة[١] من مضاعف الياء بمنزلة «المرمرة»، و«القرقرة».

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هَيْهيات[٢] كَشَوْشيات[٣] ، وَضَوْضيات[٤] ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر اسْمٍ غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو : رَحَيَان ، ومَوْلَيان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إنّ الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع بمنزلة : الّذين ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ ، وهؤلاءِ والّذين لا يمكن تنكيرهما[٥] فقد صار إذاً هيهات بمنزلة : قِصاعٍ وجفانٍ ؟ .

= وبليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣، من الصفحة السابقة و«رقدا» ـ كما في القاموس ـ : جبل تنحت منه الأرحية.

(١) في ط : « فهيهات » بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .

(٢) في ط : هوهيات ، وفي هـ : هويهات ، وفي ت : هيهات ، كله تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهاة كما ذكر سابقاً :

(٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .

(٤) الضوضاة معناها : الجلبة والصياح . انظر القاموس .

(٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو الأوضح ،لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبنيّ على حدّه في غيره ، من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة[١] من أرطاة ، وسِعْليات[٢] من سِعلاة لما كانت إلّا نكرة كما أن سعليات وأرْطَيات لا تكونان[٣] إلّا نكرتين . / [١١٦]

فإن قيل : ولِمَ لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو أمرأة سميتها بسِعليات وأرطيات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرّفتها فقد جعلتها عَلَماً على معنى البعد ، كما أن غاق فيمْن لم ينوّن قد جعل عَلماً لمعنى الفراق،ومَنْ نَوّن فقال غاقٍ غاقٍ، وهيهاة هيهاة، وهيهاتٍ وهيهاتٍ ، فكأنه قال : بعداًبعداً،فجعل التّنوين علماً لهذا المعنى، كما جعل حذفُه علَماً لذلك ؟ .

قيل : أَمّا على التحصيل فلا يصحّ هناك حقيقة معنى العلميّة . وكيف يصح ذلك؟وإنما هذه أسماء سمّى بها الفعل في الخبر نحو: شتّان ، وسرعان ، وأف ، وأتأوه[٤] .

---

(١) الأرطاة: شجر ثمره كالعُنّاب مر ، تأكله الإبل غضةً ، وألفه للإلحاق فينون نكرة لا معرفة ، أو ألفه أصلية فينونّ دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأراطي ، وأراط . انظر القاموس .

(٢) في القاموس . السِّعلاة والسِّعلاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجنّ .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « لا يكونان » والأوضح « لا تكونان » بالتاء كما في الخصائص .

(٤) في ط : « وأتاوة » بدون همزة ، ولعلها : وأتأوّه ، وفي الخصائص : وأوّتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ، وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنىً لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْته ؛ ألا تراه صَوْتاً بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّفُ الأصوات من جنس تعرّف الأسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما تكون[1] فائدة معرفته كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غُدوة هي في معنى : غداة ، إلّا أن غدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ، وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدة[2] وأبو مُعْطة[3] . فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التّنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدَة وأبا مُعْطة ، ونحو ذلك أن تُعَدّ في الأعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فلذلك لمَ لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و « ما تكون » ، وهذا أوضح .

(٢) في القاموس : وأبو جَعْدة وأبو جَعادة : كنية الذئب .

(٣) في القاموس : أبو مُعْطة بالضم : الذئب . ومِعط الذئب كفرح : خبث أو قل شَعْره فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعَيّناتُها[١] نكرات فقد يمكن في كلّ واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك : فرقت ذلك الأسد الذي فرقته ، وتبرّكت بالثّعلب الـذي تبرّكت[٢] ، وخَسَـأت الذئب الـذي خَسَأته .

فأمّا الفعل فمّما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتدّ [١١١] التعريف الواقع عليه لفظاً سِمَة خاصّة / ولا تعريفاً .

وأيضاً ، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذاً أقرب إليها ،ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب ، : صه ، ومه ، وحيهلاً وَرُوَيداً ، وإيهِ ، وأيْها ، وهَلُمّ ونحو ذلك من باب : نزال ، ودراك ، ونظار ، ومناع ، إنما أتاها من قِبَل تضمّن هذه الأشياء[٣] معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له ـ وهو اسكت ـ[٤] ، : لِتَسْكت كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام : « فبذلك فلتفرحوا » .[٥]

(١) في ط: معنياتها

(٢) في النسخ الثلاث : « تباركت بالثعلب الذي تباركت » والأوضح : تبركّت . . . تبركت في الموضعين كما في الخصائص .
وفي القاموس : وبرك بروكاً وتَبراكاً : استناخ كبرِّك .

(٣) في الخصائص ٢/ ٣٠٠ : «الأسماء» مكان : «الأشياء»

(٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد « اسكت » والأصل لتسكت بزيادة كلمة : « الأصل » واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح .

(٥) يونس / ٥٨ ، وهي قراءة ابن عامر ، وعثمان بن عفان ، وأبيّ وابن هرمز ، والأعمش ، وآخرون . وانظر : الإتحاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥ ، وتفسير الطبري ٨٨/١١ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

وكذلك مَهْ هو اسم اُكْفُف ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزالِ هو اسم انزل ، وأصله : لِتَنْزل . فلمّا كان معنى اللام عائراً[١] في هذا النسق وسارياً في أنحائه[٢] ، ومتصوّراً[٣] في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمّن هذا المعنى كما دخل أين وكيف ،لتضمنّها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمّنه معنى حرف التعريف ، ومَنْ لتضمّنه معنى حَرْف الشّرط ، وسوى ذلك .

فأمّا أفّ ، وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمولٌ[٤] في ذلك على أفعال الأمر . وكأن المَوْضِع[٥] في ذلك إنما هو لـ «صه» ومه، ورويد، ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب ـ أف وشتّان ، ووشكان من حيث كان اسماً سُمّي به الفعل . وإذا جاز لأحمد وهو اسم عَلَم أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبّه اسمٌ

(١) في ط فقط : « عابراً » بالباء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي اللسان : عور : العائر ما يحار فيه البصر من كثرته ، والمراد أن معنى اللام يتردّد كثيراً .

(٢) في ط فقط : « إيجابه » مكان : « أنحائه » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « ومقصوراً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط : « فمحول » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في ط فقط : « وكان الموضوع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

سمّى به الفعل في الخبر باسم سمّى به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كلّ واحد منهما اسم وأنّ المسمّى به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أسْمِع بهم وأبْصِرْ ﴾[١] . ﴿ وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيَمْدُد له الرّحمنُ مَدًّا ﴾[٢] ، أي فَليمدَّنَّ .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لا تُضارُّ والدِةٌ بِولدها ﴾[٣] وقولهم : «هذا الهلالُ» معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلمّا كان أفّ كصه في كونه اسماً للفعل كما أنّ صه كذا ، ولم يكن بينهما إلّا أنّ هذا اسم لفعلٍ مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كلّ واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه صار كأن
[١١٨] كل / واحد منهما هو صاحبه ، فكأن لا خلاف هناك في لفظٍ ولا معنىً .

وما كان على بعض هذه القُرْبى والشُّبكة أُلحق بحكم ما حُمِل

(١) مريم / ٣٨ .
(٢) مريم / ٧٥ .
(٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير ـ وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن .
وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢/٢١٤ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير الطبري ٥/٤٧ ، والفخر الرّازي ٢/٢٦٥ ، والنشر ٢/٢٢٧ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه[١] ، واطمأنت به . ؟ فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عِوَضاً منها : قرزدق وفريزيد ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهو باب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عِوَضاً من حرف أصليّ محذوف .

وأمّا الحرف الزائد عِوَضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَازنة[٢] ، وزنادقة ، وجحاجحة[٣] ألحقت عوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق ،وجحاجيح .

ومن ذلك :ما لحقته ياء المدّ عِوَضاً من حَرْف زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُد حرج وتحقيره ، دُحَيريج ، ودَحاريج فالياء عِوَض[٤] من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفيل الياءُ عِوَضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضٌ من يائه .

---

(١) في ط فقط : « علته » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

(٣) في القاموس : الجَحْجَحُ : السيد،جمعه : جحاجح ، وجحا جحة ، وجحا جيح .

(٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير[١] الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عِوَضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعّال ، وذلك نحو : سَلّيتُهُ ،تَسْلِيةً ،وربيّته ،تربيةً ،الهاء بدل من ياء تفعيل في تَسلّي ، وتَرَبّي، أو الف سِلاّء ورِبّاء ، أنشد أبو زيد :

٧٧=باتت تنزّي دلوها تنزيّا كما تُنَزّي شَهْلةٌ صبيّا[٢]

ومن ذلك : تاء الفَعْلَلة[٣] في الرباعي نحو الهملجة[٤] والسّرهفة[٥] كأنها عِوَض من ألف فِعلال نحو : الهِملاج والسّرهاف ، قال العجّاج : ـ

---

(١) في جمع : زعفران .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٠٢ ، والمنصف ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٦/٥٨ ، والمقرب ٢/١٣٥ ، والعيني ٣/٥٧١ ، والتصريح ٢/٧٦ ، والأشموني ٢/٣٠٧ ، واللسان : « شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية ٤/٦٧ .
وفي العينيّ : التنزية : رفع الشيء إلىٰ فوق ، والشهلة : وهي العجوز الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًّا ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة ، فهي تنزى الصبيّ باجتهاد .

(٣) في ط : « الفعلة » مكان : الفعللة ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص والأسلوب .

(٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

(٥) في القاموس : سرهفت الصّبي : أحسنت غذاءه ،ونعّمته .

٧٨ * سَرْهَفتُهُ ما شِئْتَ مِن سِرْهاف[١] *

وكذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسّلقاة[٢] . كأنها عوض من ألف حيقال ، وبيطار ، وجِهوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : ـ

٧٩ * متى كنا لأُمِّكَ مَقْتوينا[٣] *

والواحد مَقتويّ وهو منسوب إلى مَقْتىً ، وهو مَفْعَل من القَتْو ، وهو الخدمة قال :/ [١١٩]

٨٠=إني أمرؤٌ من بني خزيمة لا أُحْسنُ قَتْو الملوك والحَفَدا[٤]

(١) من شواهد : الخصائص ١/٢٢٢ ، ٢/٣٠٢ ، والمنصف ١/٤١ ، ٣/٤ .، وابن يعيش ٦/٤٧ ، ٤٩ .
وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :
* سَرْعَفْتُه ما شِئتَ من سِرْعاف *
قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهدته : إذا أحسنت غذاءه .

(٢) السّلقاة ـ كما في القاموس ـ : ضَرْب من البَضْع على الظهر ، والبضْع ، القطع من اللحم .

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصدره :
* تَهَدّدْنا وأَوْعدنا رويداً *

(٤) من شواهد : المحتسب ٢/٢٥ ، والخصائص ٢/١٠٤ ، ٣٠٣ ، والتصريح ٢/٣٧٧ . وفي حاشية يس ٢/٣٧٧ : الحفْد : الخدمة ، فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة : =

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتويّون ومقتويّين ؛ كما أنه إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعِلَ عَلَم الجمع معاقِباً لياء الإضافة فصحّت اللاّم لنية الإضافة كما تصح[١] معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مَقْتَون وَمَقْتَيْن كما يقال : هم الأعْلَون ، وهم المُصْطَفَوْن ، فقد ترى إلى تعويض عَلَم الجمع من يائي الإضافة والجمع[٢] زائداً.

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة إنّها عِوَض من ألف فاعلتُه[٣] .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جنّيّ: وقد ذكرنا ما في هذا. ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

= * مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن *

أراد : الخفق . وانظر الجمهرة والتعليق على الشاهد ٢/٢٧ .

(١) في ط فقط : « كما يصح » بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « والجمع » ، وفي الخصائص : « والجميع » .

(٣) انظر النص في سيبويه ٢/٢٤٣ .

قول المبرد في الجزء الستّين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت، وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التّفعيل .

قال : لكن الألف في المفاعَل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتَلاً وضاربته مُضارَباً . قال الشاعر :

٨١=أُقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً وأنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكَرْب[1]

فأمّا أقمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقُول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يمنيّ ، وتهاميّ ، وشاميّ .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي عليّ : لِمَ زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له : نعم، ولو لم

(١) من شواهد : سيبويه ٢/٢٥٠ ، والمقتضب ١/٧٥ ، والخصائص ١/٣٦٧ ، ٢/٣٠٤ ، والمحتسب ٢/٦٤ ، وابن يعيش ٦/٥٠ ، ٥٥ واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهد إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَـزِمتهـا الهـاء البتّـة نحـو : عبـاقيـة[١] ، وكـراهيـة ، وسباهية[٢] ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك : ياء التفعيل بدل من ألّف الفِعّال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عَيْنَيه .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاوض في / الحروف المنفصلة عن الكَلِم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيَغها . وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل :

٨٢=إن الكـريم وأبيـك يعتمـلْ إن لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتّكل[٣]

أي مَنْ يَتّكل عليه؟ فحذف « عليه » هذه وزاد « على » متقدمة ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يتّكل عليه .

---

(١) من معانيها في القاموس : الـرجل المكـار الداهيـة ، وشجرة شـائكة ، واللّص الخارب .

(٢) في القاموس : السباهية : المتكبّر وفي ط «سماهية «بالميم، تحريف» صوابه من الخصائص

(٣) من شـواهـد : سيبـويـه ١/٤٤٣ ، وأمـالي الـزجـاجي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والخصـائص ٢/٣٠٥ ، والمحتسب ١/٢٨١ ، وابن الشجـري ٢/١٦٨ ، والخـزانـة ٤/٢٥٢ ، والمغنى رقم ٢٥١ ،والتصـريح ٢/١٥ ، والأشمـوني ٢/٢٢٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : « يجد » محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على من يتّكل ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الآخر :

٨٣= أولى فأولى يا امرأ القيْس بعدما خَصَفْنَ بآثار المطيّ الحوافرا[١]

أي خصفن بالحوافر آثار المطيّ يعني آثار أخفافها[٢] فحذف الياء من الحوافر. وزاد أخرى عِوَضاً منها في آثار المطيّ،

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت منه مندوحة عن القلب لم ترتكبه[٣] .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب أمْرر[٤]، أي أيّهم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب[٥] .

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٣٠٦ . وانظر شرح المفضليات للضبّي / ٦٠٩ قال الضبّي : أولى فأولى : يتوعدّ . وخصفن أي تبعت الخيلُ الإبَل قال : والعرب : يركبون الإيل ، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل . وفي ط: «بامرىء القيس»

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « اخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .

(٣) في ط فقط : « يرتكبه » بالياء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط امرره بالهاء .

(٥) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .

منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عوّض .

من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : فَمَيٌ أوفَمَوٌ.أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فمّه[١] *

وتشديد أب وأخ عِوَضاً من لاميهما ، فإن أصلهما : أبوٌ ، وأخوٌ . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبيّ أن بعض العرب يقولون : أخّ وأخّة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل »[٢] : ذكر الأزهريّ أن تشديد خاء أخّ وباء أبّ لغة قال : وكذا تشديد نون « هَنّ » قال سحيم :

٨٥=ألا ليت شِعْري هل أَبَيْتَن ليلةً وهَنِّى جاذٍ بين لِهْزمَتَيْ هِنْدِ[٣]

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٢١١ ، والمحتسب ١/٧٩ ، وابن الشجري ٢/٣٥ وابن يعيش ١٠/٣٣ ، والخزانة ٢/٢٨٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤٩ . واللسان : « طسم »، و « فوه » . وبعده :

*حتى يعود الملك في أسطمه *

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ .

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ٤٤ ، وفي اللسان : « هنا » برواية : لهزمتي هن مكان : « هند » وأيضاً هي رواية السيّوطي في الأشباه ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ . =

وتشديد ميم دمّ عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَىٌ قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْري بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمّك فرغاً بعد عزته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَدِ (١)

فقد شقيت شقاءً لا انقضاء له وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأبد/ [١٢١]

وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هذانّ عِوضٌ من ألف ذا المحذوفة .

وقوم : إلى أن النّون في المثنّى والجمع عِوَض من حركة المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

= وفي الدرر اللوامع : كنى بـ « هنّ » المشدّد عن ذَكَرِه . وجاذ : أي ثابت على القيام . واللَّهْزمتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الاستعارة .

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .

قال في الدرر : الفَرْغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيناً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على الحسد .

وآخرون :إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة[١] : تقول في جمع حَبَنْطي[٢] ، وَعَفْرَني حبانط وعفارن[٣] ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوّض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسعٌ جدًّاً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغَّيري .

وأمّا تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر .وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثيّ وأشاعثة ، وأزرقيّ وأزارقة ، ومهلبّيّ ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لُغَّيزي : لُغَيْغِيَزة[٤] وفي تصغير حُبارى[٥] حُبَيّرة .

ومن هذا الباب تعويض التّنوين من المضاف إليه في أيّ وإذْ ،

---

(١) أي من تتمّاته التي أوردها زائدة على كلام ابن جِنّى ـ .
(٢) الحبنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة كما في القاموس .
(٣) العفرْني : الشديد كما في القاموس .
(٤) في ط فقط : « لغيزة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

ومِنْ حرف العّلة المحذوفة في نحو جوارٍ وغواشٍ ، وأُعيم[1] وقاضٍ ، وداعٍ .

قال ابن النحاس في « التعليقة » : واختلف في تنوين كُلّ وبعض ، فقيل : عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التّنوين عليه . انتهى .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « وأُعيم» ولعلها تصغير : أعمى وفي القاموس : «عمى» عَمِيَ عمىً فهو أعْمَىٰ وعمٍ ، فالتنوين عوض من حرف العلة وهو الياء .

قـــاعـــــدة
[في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكـون التعويض مكـان المعوّض كـما قالـوا: يا أبت فالتاء عوض من ياء المتكلّم.

[١٢٢] وقد يكون العـوض في الآخر من محـذوف كان في الأول/ كعـدة وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخـره لام الكلمة عـوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التّعويض من حرف ليس أوّلاً ولا آخـراً فيعوض منـه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التّبيين» عـرفنا من طـريقة العـرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حـذفوا من الآخـر عوّضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصـل في أوله مكان[(١)] المحذوف من آخره قال: والعِـوض مخالف للبـدل، فبدل الشيء

(١) في نسخ الأشباه: «فكان»، والأوضح أن تكون بالميم.

يكون في موضعه[١]، والعِوَض يكون في غير موضع المعوّض منه[٢].

قال: فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المعوّض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في اضرب وبابه عوضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة.؟

فالجواب: أن التّعويض على ما ذكرنا يغلب على الظّنّ أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه لِما ذكرنا في الوجهين.

قولهم: الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصْل إلى ما هو أخفّ منه. والخفّة تحصل بمخالفة الموضع.

فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيّان: اختلف في باب: قضاة ورماة، فالذي عليه الجمهور أنّ وزنه فُعَلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتلّ الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

(١) في ط فقط: «موضع» مكان: موضعه، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط فقط: «عنه» مكان: «منه».

وقال بعضهم: وزنه فَعَلَة ككاملٍ وكَمَلَة، وأن هذه الضّمة [١٢٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح/.

وقال الفراء: وزنه فُعَّل بتضعيف العين كنازلٍ ونُزَّل، والهاء فيه أعني في غزاة ورُماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف.

قال أبو حيّان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلاّ تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعِلْم جَمّ فقال:

والوزنُ في الغُزاة والرُماة ... في الأصل عند جُملة[1] الرّواةِ
فِعْلةٌ ليس لها نظيرُ ... في سالمٍ من شأنه الظُّهورُ
وآخرون فيه قالوا فَعَلَهْ ... كما تقول في الصحّيح الحَمَلْه[2]
فَخُصّ في ذلك حرفُ الفاء ... بالضّم في ذِي الواو أو ذي الياء
وخالف الفرّاء ما انبأتُ ... وحجّهم بقولهم: سَراةُ
وعنده وزن غزاة فُعَّل ... كما تقولُ: نازل ونُزَّلُ
فالهاء من ساقطها معتاضه ... وإنّما تُعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام ... بالاعتياض اطّرد الكلامُ

(١) في ط: «حملة» بالحاء
(٢) في ط: «الجملة» بالجيم

وبعضُها جاء على التأصيل غُزًّى[١] وعُفًّى[٢] ليس بالمجهول

وقال الزمخشري: في «الأحاجي»[٣]: معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شَيْءٍ، ليس في أخواتها، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك[٤] ذلك بزيادة التنوين.[٥]

والفرْقُ بين العوض والبدل. أن البدل يقعُ حيث يقعُ المُبْدل منه. والعوض لا يراعي فيه ذلك. ألا ترى أن العوض في اللّهم في آخر الاسم والمعوّض منه في أوله[٦].

وقد ألّف ابن جنّي كتاب (التّعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض، وقال في أوله: اعلم ان كل واحد من ضَرْبي

---

(١) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط، وقد اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: «غزا» قال الأزهريّ: والغُزَّي على بناء الركع والسّجد قال الله تعالى: ﴿أوكانوا غُزًّى﴾ آل عمران / ١٥٦.

(٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: وعفوت الرجل: إذا طلبت فضله. والعافية، والعفاةُ، والعُفّى: الأضياف، وطلاب المعروف. وقيل: هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك.

(٣) حققت «الأحاجي» بعنوان: المحاجاة بالمسائل النحوية، وقامت بتحقيقها د/بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣.

(٤) في المحاجاة / ١١٦: «فتدورك» مكان: «فتدارك».

(٥) في نسخ الأشباه: التنوين ولعلها النون ليصح الأسلوب.

(٦) انظر النص كاملاً في المحاجاة / ١١٦.

التعاقب، وهما: البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع
[١٢٤] صاحبه، وربّما امتاز أحدهما/ بالموضع دون رَسِيله[١] إلّا[٢] أن البدل أعم استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقول: إن ألف قام بدلٌ من الواو في: قَوَم، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدلٌ من ياء في أوله، كما نقول: إنها عوض منها، وإن ياء أينق بدل من عينها كما نقول: انها عوضٌ منها.

أوَ لا ترى إلى سعةِ البدل وضيق العِوض.

وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً. فكل عوض بدل وليس كل بدل عِوَضاً.

كذا وضَع هذين اللفظين أهلُ هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم، وأجرَوْا عليه عاداتهم. وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك أن تصرف: (ع و ض) في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثانٍ مخالفاً لمُنْقَضٍ.

ومن ذلك: تسميتهم الدّهر: عَوْض، لأنه موضوع على أن

---

(١) في النسخ الثلاث: «وسيلة» بالواو، وما في ط أوضح. قال في أساسي البلاغة «رسل»: وهو رسيله في الغناء والنضال، وغير ذلك يعني أنه يباريه وينافسه.

(٢) في ط فقط: «وإلّا» بالواو.

ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده. ومعلوم أنّ ما يمضي من الدّهر فانٍ لا يُعاد، ومعادٌ لا يرتجع.

ومما ورد في فوت المعوّض منه قوله:

٨٨ = عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغُ والضِّرسُ نَقدْ[1]

أي عَوّضها الله الولد مما أخذه منها من سَواد الشعر وصِحّة الفم.

فهذه حالُ تصرّف «ع و ض» وليس كذلك تصرف: «بدل»، لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعاً موجودان، ألا ترى إلى قول النّحويين في: مررت بأخيك زيدٍ، إن زيداً بدل من أخيك، وإن كانا جميعاً موجودين.

فأمّا من قال: إن زيداً مُتَرْجِمٌ عن الأخ فإنه لا يأبى أيضاً أن يقول: بدلٌ منه.

وإنما آثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقد صحّة لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجرّ والخفض، والصّفة والنعت، والظّرف والمحلّ، والتمييز والتفسير، وغير ذلك.

وممّا ينبغي أن تعرف فَرْقاً بين البدل والعِوَض: أنّ من حكم

(١) نسبه في اللسان: «نقد» إلى الهذليّ.
وفي اللسان: نقِد الضِّرسُ والقرنُ نَقدًا: تكسّر.

البدل أن يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه أن يكون في وضع المُعاضِ منه، ألا ترى أن ياء «ميزان» بدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكذلك واو «موسر» بدل من الياء التي هي فاؤها، وهي في [١٢٥] مكانها/ : ودال «وَدٌّ»[١] الأولى بدل من تاء «وَتد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيداً عوضٌ من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما قدّمناه من أن: «ع و ض» إنما هي لعدم الأول، وتعويض الثّاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنّهما فيهما كأنهما الواو والياء، ومتى نطقت بواحدٍ، من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر. وكذلك الألف التي هي بدلٌ من التّنوين ومن نون التوكيد، في: «اضربا» جاريةٌ عندهم مَجْرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنّون، فالألف إذاً كأنها هي النون.

وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر، لأن كُلّ واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدّماً عليه ولا متراخياً عنه، ولم يُسَمّ

(١) في القاموس : الوَدّ : الوَتَدِ

شيئاً، من ذلك عِوَضاً. وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق.

قيل: لها عوض، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه.

• وكذلك هاء التفعلة نحو: التقدمة والتجربة، وتاء التّفعيل، عوض من عين فِعّال، فتاء تكذيب عِوَضٌ من إحدى عَيْنَيِ كِذّاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن ياء التّفعيل بدل من ألف فِعّال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشّبه بالألف كأنها هي والبدل أَشْبَهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه. انتهى.

قـــاعـــدة

[في العِوَض والمُعَوّض منه]

العِوَض والمعوّض منه لا يجتمعان ، ومِنْ ثَمّ رد أبو حيّان قول شيخيه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشّرْط . في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحذوف نحو: اضرب زيداً إنّ أساء وإلّا فقال: فلا ليس بشيء، بل «لا» نائبة ، وليست عِوَضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيداً إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه. ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما.

وردّ أيضاً قول أبي موسى الجُزُوليّ : إنّ « ما » اللاحقة : لأيّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[١٢٦] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أيّما الأَجَلَيْن ﴾[1] لأنه لا يجتمع العِوَض والمُعوّض منه ، بل

(١) القصص / ٢٨ .

الصّواب: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عِوَضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللّهم الميم فيه عوض من حَرْف النّداء ، ولذا لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت ويأأمت ،التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يماني ، وشآمي ، وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياءي النّسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عِوَضٌ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة، والأصل : وعد، ووزن، ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم . زنادقة : الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلةوجبابرة ،وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيّان : يختصّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب وسينٍ[٢] عند بعضهم في

(١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .
(٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عِوَضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان : قد نابت الألف عن هاء السّكت في الوقف في بعض المواضع ، وذلك في : حيْهل ، وإن قالوا : حَيْهَلَة ، وحيهل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها .

وأمّا إنّ فسمع فيه : إنّه بالهاء . ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : إنّا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كما قلت في الوقف على هذا : هذاه .

الثامن : باب جوارٍ وغواشٍ يقال فيه حالة النصب : رأيت جواريَ ، بمنع الصرف بلا خلاف لِخّفة الفتحة علىْ الياء . وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من [١٢٧] الياء ،ولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط »: وهذه المسألة مما يُعانَي بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظُهُ تم حُكْمُهُ ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك: لولا زيد لأكرمتك أصلها : لو والفعل ، والتقدير: لو لم يَمْنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا«لا» عوضاً فصار بمنزلة حرف واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولك : أمّا أنت منطلقاً فحذفوا الفعل ،وزادوا

أمّا عِوضاً من الفعل .

قالوا: والّذي يدل على أنها عوض: أنهم لا يجمعون بينهاوبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

العاشر : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرّابطة للجواب نحو : إنْ تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قال في « البسيط » : تصحب اللام اسم الإشارة ، فيقال : ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدّلالة على تحقيق المشار إليه ، ولذلك لايجوز الجمع بينهما، فيقال : « هذا لك » لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف ، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر : قال الزمخشري في « الأحاجي » نحو قولهم : سِنون ، وقُلُون[1] وأرضون ، وحرون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنّون عِوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في « البسيط » : سنة حذف لامُها ، وجعل جمعها بالواو والنونِ عوضاً من عَوْد لامها ، فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللّام ؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

---

(١) قُلون : جمع قُلَة ، والقُلة : عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأمّا قُلة فتجمع على قُلون وقِلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلىً .

[١٢٨] وكذا هَنَة[١]/ تجمع على هَنَوات، ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض .

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورئة ورئون ورِئات ، ومئة ومئون ومئات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُمِعت ألفاظ مجموعة جمع التّصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام قالوا : سنة وسِنون ، وقُلة وقُلون ، وبُرةٌ وبُرون[٢]، وثبة وثبون[٣] ، وكُرة وكرون، ورئة ورئون، ومئة ومئون، وأرض وأرضَون، وحِرة وحرون[٤] .

وهذا يتوّقف على السّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيّروا بِنْيَةَ بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسَروا أول سِنين ، وكَسَروا وضموا أول ثبين وكرين .

---

(١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير.

(٢) البُرَة كثُبة : حلقة في أنف البعير أو في لحمة أنفه .

(٣) الثّبة : وسط الحوض أو الجماعة .

(٤) الحرّة : الأرض ذات الحجارة السود ، وفي الأشموني ١/٨٥ : وشذ حرون جمع حرّة .

وقيل : إنّ جمعها ليس عوضاً عن تاءالتأنيث، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التّعويض من محذوف اللاّم لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سِنْخها[١] .

ولم يوجد التّعويض في محذوف التاء إلا في(أرض)ليكون الزائد[٢] في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها . وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » .

الرابع عشر : قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفّظ به ، لأن «يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش : قال الخليل: اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في النّدبة ، آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللاّم مع ألف النّدبة ، ومجراهما واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

---

(١) السِّنخ بالكسر : الأصل ، ومن السنّ منْبته ، ومن الحمّى سَوْرتها .

(٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر : قال ابن يعيش :هاء التنبيه في « يا أيها الرّجل » زيدت لازمة عِوَضاً مما حُذف منها ، والّذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى أنك إذا ناديت «من» قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار. [١٢٩]

السابع عشر : قال ابن يعيش : النّاس أصله : أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف ، واللّام في النّاس عِوضاً منها ولذلك لا يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يطّلِعْن على الأناس الآمنينا[1] *

فمردودٌ لايعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر : قال ابن يعيش : قولهم[2] عَذِيرك من فلان

(١) من شواهد : الخصائص ١٥١/٣ ، وابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، والخزانة ٣٥١/١ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقد عاش ثلاثمائة سنة .

(٢) في اللسان : « عذر » ، ومنه قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذ يرك من خليلك من مُراد *

يقال : عذيَرك من فلان بالنصب أي هات مَن يعذرك ، فعيل بمعنى فاعل .

مصدر بمعنى العُذْر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال: هات عَذِيَرك أو أحضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللّفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل ، لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش : الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو « اللام » أو « مِن » .

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه ،وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل .

قال : ونظير ذلك واو « رُبّ» ، الخفضُ في الحقيقة ليس بها بل برُبّ المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رُبّ .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين كان في تقدير : رأيت القوم جميعهم . وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكرة . وصار ذلك كجمعهم أرْضاً على أرضين عِوضاً من تاء التأنيث .

فإن قيل : تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه . فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين ، وقُلة وقُلين ،

وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما [١٣٠] قبلها /

فالجواب : أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو نفس الاسم ، لذلك لا يفصل بينهما .

وإذا صغّرت نحو عبد الله وامرىء القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلَم التأنيث : نحو : طُليحة ، وحُميراء يصغر الصّدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلمّا تنزّل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز حذف خبر «كان» ، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثَمّ لا يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » «كان» من حيث إنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ، ولا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

الثّالث والعشرون : قال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي في تفسير الأحاجي » : « ما » في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت عوض من كان إذْ الأصل ، لأنَ كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه .

وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل . وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أمّا في قولهم : أمّا زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السّخاوي .

الخامس والعشرون : « ما » في قولهم : افْعل هذا إمّا لا ، عوض من جملة ؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره،حذفت الجملة وصارت « ما » عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين، وحرف النفي ، جُعلت عِوضاً ممّا سقط من أن المفتوحة المخفّفة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض . ذكره الزمخشري في « الأحاجي » .

السابع والعشرون : قولهم ، زرني أزرك ، حقيقته : « زُرْني فإنك إن تزرني أزرك ، فحذفت جملة الشرط، وجعل الأمر عِوضاً منها . ذكره ابن جني في / « كتاب التعاقب » . [١٣١]

قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النّهي والاستفهام والتمنّي والدّعاء والعَرْض.وجميع ذلك ، الجُمَل الظاهرة فيه أعواض من الجُمَل المحذوفة ، المقدّرة .

وتقدير الشّرط نحو : « لا تشتمه يكن خيرا لك » ، « أين بيتك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بعيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : «أنت ظالم إن فعلت»تقديره : إنْ فعلت ظلمت،حذف جواب الشّرط ، وجعلت الجملة المتقدّمة فيه عِوَضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأنّ جواب الشرط لا يتقدّم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : « ما » في « حيْثُما » و «إذ ما»، جيء بها عِوَضاً من إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّي .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جُعلت عِوَضاً من خبر المبتدأ في نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلنّ، وأيمنُ اللهِ لأفعلنّ . فوجب حذفه، ولم يَجُز ذِكْرُه[1] . ذكرُهُ ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب « لولا » في قولك : لولا زيدٌلقمت، جُعِلَ عِوضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفهُ . ذكره ابن جنّي .

---

(١) سقطت كلمة : « ذكره » من ط ، وت .

الثاني والثلاثون : قولك :«ليت شعري هل قام زيد»؟ فهل قام زيد جملة منصوبة المحلّ بشعري ،لأنه مصدر شَعَرْتُ ، وشَعَرْت فعلٌ متعدٍّ فمصدره متعد مثله. وهذه الجملة نابت عن خبر ليت، وصارت عِوَضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جنّي .

الثالث والثلاثون : « يد » و « غد » أصلهما يَدْيٌ وغَدْوٌ ، بسكون العين حذفت اللّام، وعوّض منها حركة العين. ذكره ابن جنّي .

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في « المغني » لكون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد . [١٣٢]

وكذا قال الحريري في « درة الغوّاص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جنّي في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صارت عندهم عِوَضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في «آلله إنك لقائم» عِوضاً من الواو .

وقال الشّلوبين في « شرح الجُزُولية » : «أما آلله» بالمدّ فعلى أنّ همزة الاستفهام صارت عِوَضاً من حرف القسم . ودليل كونها عِوَضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلنّ .

السابع والثلاثون : قال الأندلسيّ في « شرح المفصل » :

يقال : إنّ واو[١] القسم عِوَضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عِوَضاً منه . ومِن ثَمّ جاز : أقسمت بالله[٢] ولم يجز : أقسمت واللهِ .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى، لأن حتّى جعلت عِوَضاً منها فلا يجوز إظهارها، لئلّا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عِوَضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عِوَضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكّةَ أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاسَ أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جُعل عِوضاً منه لم يجز إظهاره لئلّا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

إلّا أنّ جعل الاسم المنصوب عِوَضاً من الفعل المحذوف لا يطّرد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك: قولهم : مَرْحباً وأهلاً وسَهْلاً ، وسَعةً ورَحْباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عِوَضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

---

(١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .

(٢) في ط : « أقسمت الله » بإسقاط الباء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

ومن ذلك : هَنِيئاً مريئاً ، وكرامةً ومسرَّة ، ونعمةَ عيش ، وسَقْياً ، ورَعْياً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونكْساً ، وبَهْراً ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في / الدّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣] حاكية لذلك . كلّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنهاصارت عِوَضاً من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدّهان في « الغُرّة » : قال قَوْم : إنما امتنع دخول الجرّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعل عوضٌ من الجرّ في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من مجموع بخطّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرْقُ بين : «حَسَن وجْهه ، وعبْدُ بَطْنِهِ، وواحدُ أُمّهِ»، حيث يبعد الأول، لأن فيه جمعاً بين العِوَض والمُعوّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجهُ فاعلاً بالصّفة دون الثّاني لأنه لا يصحّ رفعُ البطن بعبد ، والأم بواحد، ثم يُنْقل كما في : « حسن » نحوُ : حسَنٌ أبُوُهُ، ثم حَسنٌ الأبُ .

الثاني والأربعون : قال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » : قد عَوّضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيـــهٌ

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الدّياجيّ»: أبدلوا من ياء الإضافة تاءً في نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أُمّاً ، فلها بدلان: التاء والألف، ثم جمعوا بينهما، فقالوا : يا أبتا،ويا أُمّتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العِوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العِوضين .

وكذا ذكر ابن النّحاس في « التعليقة » وقال : لا يكره الجمع بين العِوَضين ، كما يكره الجمع بين العِوَض والمعوّض عنه .

تنبيـــهٌ

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنيّ في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبْدل من الحرف ويعوّض منه .

[١٣٤] هذا لم يأت في شيء من كلامهم /

تنبيـــهٌ

[حول الياء والتاء]

قال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا في قول النّحاة : إنّ التاء في فِرْازته[1] عوض من الياء نظرٌ ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت في غير هذا الموضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما ، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النّحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النّحويّ عند رؤية التّعاقب في كلامهم . وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلاّ أنه لا يقدح فيه معنىً ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدةً . وأيّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنيّ ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التّعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ، وجحا جحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عِوَضاً ، قلنا لم تأت

---

(١) الفِرزان : الشطرنج كما في القاموس ، وجمعه : فرازين . وفي الممتع ١/١٣٩ : فعالين : لم يجيء إلا اسماً نحو : سراحين (جمع سرحان ، وهو الذئب) وفرازين ، ولا يكون إلاّ جمعاً .

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعـــــدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عِوَضاً لا يحذف ، فلا تحـذف «ما» في «أمّـا أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة « لا » من قولهم :«افعـل هذا إمّا لا»، ولا التّاء من عدة : وإقامة واستقامة .

- فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإقام الصّـلاة ﴾[1] فمّما يجب الـوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدّر أحرف النّداء عِوضاً من : ادعوا ، وأُنادي لإجازتهم حذفها .

وقال الآمدي : في « شرح الجُزُولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا » ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازنيّ » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر،فلما دعوتَهُ نزعت منه الإشـارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

[١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا » قد صارت / عِوَضاً من الإشارة .

(١) الأنبياء / ٧٣ .

التّغليـــــب

قالن ابن هشام في « المغني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهـذا قالـوا : الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخـالـة . والمشـرقين والمغربين . والخـافقين في المشرق والمغـرب ، وإنما الخافق المغرب سمّي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين : في الشمس والقمر . والعمرين : في أبي بكر وعمر . والعجّاجين : في رؤبة والعجاج . والمروتين : في الصَفا والمروة .

ولأجـل الاختـلاط أطلقت مَنْ على مـا لا يعقـل في نحـو : ﴿ فمِنْهم مَنْ يَمْشي على بَطْنهِ ﴾[1] ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحـو قوله تعالى : ﴿ اعبدوا رَبّكم الـذي خَلقكم والذّين مِنْ قَبْلِكم لعلّكم تَتّقـون ﴾[2] لأن لَعلّ متعلقة بـ « خلَقَكُم »، لا بـ « اعبدوا » .

والمذكّرين على المؤنث حتى عـدّت منهم في ﴿ وكانت من

(١) النور/ ٤٥.
(٢) البقرة /٢١ .

القانتين ﴾[١] .

والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في ﴿ فسجدوا إلاّ إبليس ﴾[٢] .

ومن التغليب ﴿ أوْ لَتَعُودُنّ في ملّتنا ﴾[٣] ، فإن شعيباً عليه السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذّين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرَوءكم فيه ﴾[٤] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلّب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام[٥] .

قالوا : ويغلّب المؤنّث على المذّكر في مسألتين :

إحداهما: ضَبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذّكر، إذ لم يقولوا ضِبْعانان .

والثانية : التأريخ ، فإنهم أرخّوا باللّيالي دون الأيام . ذكر ذلك الزّجاجي وجماعة .

قال ابن هشام : وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع

(١) التحريم /١٢ .
(٢) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .
(٣) الأعراف / ٨٨.
(٤) الشورى / ١١ .
(٥) أنظر المغنى ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦ .

شيئان ، فيجري حكمُ أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب باللّيالي لسبقها ، إذ كانت أَشْهُرُهم قَمَريّة ، والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلّب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب / المتكلّم على المخاطب ، وهما على الغائب في [١٣٦] الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

واستدلّ بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؛ لأن الحال أقرب ، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيّان : باب النَّسَب بُني على ثلاثة[1] تغييرات :

لفظيّ : وهو كَسْر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لِما لم يكن له ، ألا ترى أن عليًّا مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي، فإذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب إلى عليّ .

وحُكميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشتّقة نحو : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوُهُ ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قريش أبوه .

ويطّرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًّا .

وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضّمير مستكنًّا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

---

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « ثلاث تغييرات » .

فهذه ثلاثة : تغييرات ، ولما كان فيه هذه التّغييرات كثر فيه التّغيير والخروج عن القياس، إذ التّغيير يأنس بالتّغيير .

وقال غيره : النّسب يغيّر الاسم تغييرات .

منها : أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم : تَمِيميّ . والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرِّف .

ومنها : أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلّا لما جاز وصف المؤنث به ، ولحاقه التّاء، ولَمَا عَمِل الرّفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

ومن ذلك :قال ابن يعيش: إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دوْرها ، وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات[1] ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوة، ومَحْبَب، ومَكْوَزَة[2]. وشاع فيها التّرخيم دون غيرها من

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ .

(٢) وقع تحريف في هذه الأعلام ، ففي ط ، ت : « حبوة » بالباء ، مكان : « حيوة » بالياء ، وفي ط فقط « مكر » مكان : مكوزة ، صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ ، والممتع حيث ذكر أن ما كانت عينه ياءً ، وواوه لاماً مثل :=

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيّرة بنقلها إلى العلميّة . والتغيير يأنس [١٣٧] بالتغيير . /

ومن ذلك :قال السّخاوي في « تنوير الدياجي » : دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عِوَضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمّت ويا أبَت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدّليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبه ويا أمه . وإنما اختصّ ذلكَ بالنّداء ، لأنّه بابُ تغيير(١) .

ومن ذلك :قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَماً نحو ، ياثُبَ ويا عِضَ ، في ثُبة وعِضَة(٢) لأنها تبدل هاءً

= حَيَوْتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأمّا « الحيوان » ، و « حيْوة » فشاذّان ، والأصل فيهما : « حَيَيان » ، و « حيَّة » فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . انظر ٢/ ٥٦٩ . ورجاء بن حَيْوةَ علم مشهور.وأمّا مَحْبب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٢/ ٦٤٩: أو يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: «مَحْبَب» و « تَهلّل » وأمّا مكوزة فهي ـ كما في القاموس ـ علم على مكان ، وكان حقها الإعلال مثل « مقام » وأصلها : مَقوم . قال في الممتع ٢/ ٤٨٨ : وقد شذت ألفاظ فجاءت مصححة وبابها أن تعتلّ ، وهي : مَزيَد ، و « مَرْيَم » ، و « مَكْوَزَة » و « مَقْوَدة » .

(١) في ط : « من باب تغيير » بزيادة: « من » .

(٢) العِضة كعِدَة : الفِرقة ، والقطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطّرداً[1] فساغ حذفها، لأن التّغيير اللازم لها مِن نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في « التعليقة » : لا يرخّم المتعجب منه ، لأنها لا ترخّم إلا ما أحدث فيه النداءُ البناءَ ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرّق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر بالتّرخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى »: إنّما أتبعت حركة المنادىٰ لحركة الصّفة إذا كانت «ابنًا» بين عَلَمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يانس بالتغيير .

ومن ذلك قال السّخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفيّ ، لأن ياء النسبة لمّا تسلّطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلّة المذكورة .

وكذا قال ابن النّحاس : لما تطرّق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

---

(١) في ط والنسخ الثلاث : « لا مطرداً » تحريف، صوابه من ابن يعيش ٢٠/٢ .

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنّما اختص العَلَم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ ،والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النّسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النّداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتّغيير يأنس بالتغيير/ . [١٣٨]

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : والذي خرج عن نظائره « أَيٌّ » من الموصولات ، وذلك أنّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصّلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في[1] فصيح الكلام نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضاً بالبناء ،لأن التّغيير يأنس بالتغيير .

(١) سقطت « في » من ط فقط، تحريف،

التّقــاصّ

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حُمِلِ النّصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذّكر السّالم طلباً للمقاصّة .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » أبدلت الهمزة من الهاء في « ماء » « وشاء » والأصل : مَوَهٌ[1] وَشَوَهٌ[2] ، وفي أَيْهات ،

(١) في ابن يعيش ١٠/١٥ : « قد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطّرد قالوا : ماء : وأصله : مَوَهٌ فقلبوا الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي التصغير : مُويهٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

(٢) في ابن يعيش ١٠/١٥ : قولهم :شاء،الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهوجمع شاة ، وأصله : شوْهة بسكون الواو على وزن فَعْلة كقصْعة وجفنة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلّة لخفائها ، وضعفها ،وتطرّفها،وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التأنيث . . فلما حذفت الهاء من شاة بقي الاسم على شوْة ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التأنيث ، فبقي الاسم على حرفين آخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف عصاً ، ورحىً ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهات .

وكان ذلك لضرْبٍ من التّقاص لكثرة إبدال الهـاء من الهمز . قالوا : هَنْ فعلت ، والمراد: أن ، وهبَرت الثّوب في : أَبَرْتُهُ [١] .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْراء وعُشَراء[٢] وَنُفَسَاء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ، وعُشَرَاوات، ونُفَسَاوات[٣]، لأنّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً طلباً للتّقاصّ .

= فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، فصار في التقدير ، شاه، ثم أبدلت الهاء همزة فقيل : شاء » .

(١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النّحل والزرع يأبُرُه ، ويأبِرُه أبْراً وإباراً وإبارة : أصلحه كأبرّه » يعني أن الفعل جاء على وزن فَعلَ : أبَر ، وعلى وزن فَعّل : أبرَّ .

(٢) العُشَراء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلَح كلامهم تقارضُ اللّفظين ،ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلاَّ في الاستثناء بها ، وإعطاء « الا » حكم«غير» في الوصف بها / . [١٣٩]

الثّاني : إعطاء « أنْ » المصدريّة حكم « ما » المصدريّة في الإهمال كقوله :

٩٠= أنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحكُما منّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا[١]

وإعمال « ما » حملاً على « أنْ » نحو:« كَما تَكُونوا يُولَّىٰ عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

(١) من شواهد : المنصف ١/٢٧٨ ، وابن يعيش ٧/١٥ ، ٨/١٤٣ ، والمغنى رقم ٣٥ ، ١٩٥ والعيني ٤/٣٨٠ ، والتصريح ٢/٢٣٢ ، والأشموني ٣/٢٨٧ ، والخزانة ٣/٥٥٩ .
وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ١/٢٧٨ شاهداً على الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً .
قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النّون في : « تقرآن » بعد « أن » فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلاَّ أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس .

الثالث : إعطاء « إنْ » الشرطيَّة حكم « لو » في الإهمال نحو : « فإنْ لا تراه فإنه يَرَاك[١] » .

وإعطاء « لو حكم » ، « إن » في الجزم نحو :

٩١= * لو يشأْ طار به ذو ميعة *[٢]

---

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتمامه :

* لا حق الأطال نهد ذو خُصَل *

وبعده :

غير أن البأس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالأجل

والميعة : النشاط ؛ وأول جري الفرس ، وأول الشباب . والأطال : الخواصر ، واحدها : إطْل ، وقد يخفف ، ومعنى لا حق الأطال أي قد لصقت إطله بأختها من الضّمر.

والنهد من الخيل : الجسيم المشرف . انظر في شرح الألفاظ الخزانة ٤ /٥٢٢ ، ٥٢٣ والخُصل : جمع خُصْلة ، وهي لفيفة من الشّعر .

وهو من شواهد : الخزانة ٤/٥٢١ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١١٩٦ والهمع والدّرر رقم ١٣١٦ ، والأشموني ٤/١٤ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩ ، وقد أورده شاهداً على الجزم بلو حملاً على إنْ هذا وبعض مراجع الشواهد : روت : « بها » مكان : « به » . كرواية السيوطيّ في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية « بها » بقوله : « والذي رأيته في المغنى ، وشرح شواهده للسيوطي :«طار به»بضمير=

ذكره ابن الشجريّ .

الرابع ، إعطاء إذا حُكم متى في الجَزْم بها كقوله :

٩٢ = * وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتحمّلِ[١] *

وإهمال « متى حملاً على إذا كقول عائشة رضي الله عنها : « وإنه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِع النَّاس »[٢] .

الخامس ، إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب قُرِىء ﴿ أَلَم نَشْرَحَ ﴾[٣] .

= مذكر يرجع إلى الفارس .
قال السيوطيّ أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ ،

(١) لعبد قيس بن خفاف وصدره :
* واسْتَغْنِ ما أَغناك رَبُّك بالغِنَىٰ *
من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي / ٢٧١ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٧٩٨ ، ويروي : « فتجمّل » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسند ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ٦٣/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح / ١٩ .

(٣) الشرح / ١ . ومن تنبيهات الأشموني ٨/٤ قوله : حكى اللّحياني عن بعض العرب : أنه ينصب بـ«لم» . وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم» إغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ ألم تشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . وقد علق الأشموني على هذا الرأي بقوله : وفيه شذوذان : توكيد المنفّى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين » .

وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله : ــ

٩٣= لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ

حَـرّك مـن دونِ بابـك الحَلَقَـهْ[1]

السادس : إعطاء « ما » النافية حكم ليس في الإعمال،وإعطاء «ليس»حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : « ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ » .

السّابع : إعطاء عسى حكم لعلّ في العمل كقوله :

٩٤= * يا أبتا عَلّك أوْ عَساكا[2] *

وإعطاء لعلّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَق الثَّوْبُ المِسمارَ ، وقوله :

---

(١) من شواهد المغنى رقم ٥٢٢ ، ١١٩٨ ، والهمع والدّرر رقم ١٠٠٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٦٨٨ ، والأشموني ٢٧٨/٣ .

(٢) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

* تقول بِنْتي قد أنى إناكا *

من شـواهـد : سيبـويـه ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، والمغنى رقم ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ١١٩٩ ، والخزانة ٤٤١/٢ ، والهمع رقم ٤٩٠ ، وحاشية يس ٢١٣/١ ، والأشموني ٢٦٧/١ ، ١٥٨/٣ . ومعنى: قد أنى إناكا : أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر الدرر اللوامع رقم ٤٩٠ .

٩٥= *أو بَلَغت سَوْآتِهم هَجَرُ[١] *

التاسع : إعطاء الحسنُ الوجْهَ حكم الضّارب الرّجلَ في النّصب وإعطاء الضّارب الرّجلِ حكم الحسنُ الوجْهِ في الجرّ .

العاشر : إعطاء « أفعل » في التّعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التّصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظّاهر .

قال : ولو ذكرْتُ أحرف الجرّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذّكيّ[٢] في كتابه « البديع » : أن الّذي ، وأنْ المصدرّية يتقارضان فتقع الّذي مصدرية كقوله : / [١٤٠]

(١) للأخطل ديوانه / ١١٠ ، وصدره :

* مثل القنافذ هَدّا جون قد بَلَغَتْ نَجْران . . . . *

وروايته : «على العيّارات» مكان : مثل القنافذ : انظر لحن العامة/ ٩٢، وتثقيف اللسان / ٦٠، والأشموني ٢/ ٧١، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٦٤١ .

(٢) سمّاه أبو حيان : محمد بن مسعود الغزنيّ . وقال ابن هشام : ابن « الذّكي » . وله كتاب : « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وذكره ابن هشام في « المغنى » ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين ، ولم يذكر السّيوطيّ في البغية ١/ ٢٤٥ سنة وفاته ، لكن المحقق في الهامش ذكر أنه توفي سنة ٤٢١ هـ كما في كشف الظنون / ٢٣٦ .

٩٦= أتقرَحُ أكباد المُحبِّين كالّذي أرى كبدِي من حبّ ميَّةَ تَقْرَحُ[١]

وتقع أنْ بمعنى الّذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذِبَ » .

أي : من الّذي يكذب .

قال ابن هشام : فأمّا وقوع « الّذي » مصدرّية فقال به يونس والفرّاء والفارسيّ . وارتضاه ابن خَروف وابن مالك ، وجعلوا منه « ذلك الّذي يُبَشِّر اللّهُ عباده »[٢] ، « وخُضْتم كالّذي خَاضُوا »[٣] .

وأمّا عكسه فلم أعرف قائلاً به .والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العَقْل على الكذب . وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التّركيب مشهورة الاستعمال . وقلّ من يتنبّه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل فيؤول أنْ والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصْف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بوجهٍ بقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القُرْآنُ أَنْ يُفْترى ﴾[٤] إنَّ التّقدير :

(١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه / ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

(٢) الشورى /٢٣ . وفي ط : يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

(٣) التوبة / ٦٩.

(٤) يونس /٣٧.

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَـرًى.

الثاني : أن أعقل ضُمّن معنى : أبعد . فمعنى المثال : زيدٌ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ « مِنْ » المذكورة ليست الجارّة للمفضول بل متعلقة بـ « أفعل » لما تَضَمّنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعّي[1] . والمُفْضَل عليه متروك « أبداً مع أفعل ، هذا لقصد التّعميم .

وفي (شَرْح الدّرة) لابن القَوّاس : شُبِّهت « ليس » بـ «لا» فحملت عليها في العطف كما حملت « لا » عليها في العمل . قال بعضهم في قوله تعالى : ــ ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2] .

خرّج المازنيّ الآية على أن «إنّ» وإن كانت مشدّدة فهي النافية بمعنى « ما » ثقلت كما إنّ المشددّة لا تخفّف . وهذا من التّقارض .

فـائـــدة

[في تقارض « إلاّ » و « غير »]

قال الزّمخشريّ في المفصّل : « واعْلم أنّ إلاّ وَغَيْراً يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما .

(١) في ط فقط : « الوصفيّ » بالصاد والفاء ، تحريف صوابه من المغنى ٢/٦٠٣ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

(٢) هود / ١١١

قال ابن يعيش : معني التّقارض : أن كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حُكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معارٌ من « إلاَّ » / [١٤١]

التقـــديـر

فيه مباحث :

الأول : قـال ابن هشام : القيـاس أن يقدّر الشيء في مكـانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وَجْهَي الحذْف ووضْع الشّيء في غير محلّه ، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو : زيداً رأيتُه مقدَّماً عليه .

وجوز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينَئذٍ .

وليس كما تَوَّهموا ، وإنما يرتكب ذلك عنـد تعذُّر الأصـل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيته ،إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله . ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهم ﴾[1] فيمن نصب ، إذْ لا يلي أمّا فِعْلٌ .

---

(١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسيّ ٢٤/١١٣ : « وقد قرأ الأعمش وابن وثاب بصرفه في جميع القرآن إلاَّ في قوله تعالىٰ : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة » [الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .
وقـرأ ابـن أبي إسحـاق ، وابـن هـرمـز بخـلاف عنـه ، والأعمش وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً » بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنّا قدّمنا في نحو : في الدار زيدٌ : أنّ متعلّق الظّرف يقدّر مؤخّراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدّماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التّأخير ، لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت: كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان. ولو قدرته فعلاً، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح ،إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعليّة .

والثاني : نحو متعلّق البسملة الشريفة ، فإنّ الزّمخشرّي قدّره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللّات والعُزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم ، فوجب على المَوحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك[1] .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

= للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومَنْ صرفه جعله اسم رجل .

(١) انظر تفسير الكشاف ١/ ٢٩

ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيداً قائماً: «ضَرْبُه قائماً» أولى من تقدير باقي البصريّين: «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التّقدير من اللّفظ أولى.

وكان تقديرُه في: أنت مِنّي فرسخان: «بُعْدك مني فَرْسخان» [١٤٢] أولى من تقدير الفارسي / أنت منّي ذو مسافة فَرْسخين، لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظّرف، والفارسِيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضَعّف قول بعضهم في «وَأُشْرِبُوا في قُلوبِهِم العِجْلَ»[١]: أن التّقدير: حُبَّ عبادةِ العِجْل. والأَوْلى تقدير: الحُبّ فقط.

وَضَعّف قَوْل الفارسيّ ومن وافقه في «واللّائِي يَئِسْن»[٢] الآية: إن الأصل: واللّائي لم يَحِضْن فَعِدَّتُهُنّ ثلاثة أشهر. والأَوْلى أن يكون الأصل: واللّائي لم يَحِضْن كذلك تقليلاً للمحذوف.

الثالث: إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور ومضمر[٣] عائد على ما يحتاج إلى الرّابط، فلا يقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التّدريج، فالأوّل نحو «كالّذي يُغْشَى عليهْ»[٤]، أي كَدَوَران عَيْنِ الّذي.

---

(١) البقرة / ٩٣.

(٢) الطلاق / ٤.

(٣) في «ت» و«م»: أو جار ومجرور مضمر» بدون واو العطف.

(٤) الأحزاب / ١٩.

والثاني : نحو :

٩٧= * إذا قامتا تَضوّع المِسْك مِنْهما نَسِيم الصَّبا[١] . . . . . *

أي تضوّعَا مثل تضوّع نسيم الصَّبا .

والثالث، : كقوله تعالىٰ : ﴿ واتّقوا يَوْمَاً لا تَجْزِي نفسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[٢] أي لَا تَجْزِي فيه ، ثم حُذِف « في » فصار لا تَجْزِيه ، ثم حذف الضّمير منصوباً لا مخفوضاً. قاله الأخفش .

الرّابع : ينبغي أن يقدّر المقدّر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدّر في : ضَرْبِي زيداً قائماً : ضَرْبه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كان أو إذا كان . ويقدر : واضْرِبْ دون : أهن في : زيداً اضْرِبه . فإن منع من تقدير المذكور مانعٌ معنويّ أو صِناعيّ قدّر ما لا مانع له ، فالأول نحو : زيداً اضرب أخاه ، يقدّر فيه : أهن دون : اضرب

فإن قلت : زيداً أهن أخاه ، قدّرت : أهن .

والثّاني : نحو زيداً امْرُرْ به يُقدّر فيه : « جاوز » دون « امرر » ، لأنه لا يتعدّى بنفسه . نعم إن كان العامل مما يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : «نصح» في قولك : زيداً نصحت له جاز أن تقدّر :

---

(١) لامرىء القيس ، والبيت بتمامه كما فى الديوان / ٣٢ .
إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصّبا جاءت بَريّا القَرَنْفُلِ
من شواهد : المنصف ٣/ ٢٠ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .
(٢) البقرة / ٤٨ .

نصحت زيداً ،بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدّر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

٩٨= * يأيها المائح دلوى دونكا[١] *

إذا قدّر « دَلوى » منصوباً فالمقدر : خُذْ ، لا دونك ، وقوله :

[١٤٣] ٩٩= * وَأَضْرَب مِنّا بالسُّيوف / القَوانِسا [٢] *

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتّقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدّرِ ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أمس دِرْهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لِأَنَّك إنما فررت بـالتّقديـر من إعمال اسم الفـاعل

---

(١) رجز قائله مجهول . من شواهد : الإنصاف١/٢٢٨،وابن يعيش ١/١١٧ ، والمقـرب ١/١٣٧ ، والخـزانـة ٣/١٥ ، والمغنى ١٠٣٣ ، ١٠٤٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٩ والعيني ٤/٣١١ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٥٠٨ ، والأشموني ٣/٢٠٦ ، واللسان : « ميح » .

(٢) لعباس بن مرداس ، وصدره :

* أكَرَ وأَحْمَىٰ للحقيقةِ مِنْهُمُ *

من شواهد : ابن يعيش ٦/١٠٥ ، ١٠٦ ، والخزانة ٣/٥١٧ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح ١/٣٣٩ ، والأشموني ٣/٥٦ . والقوانس جمع قونس ، وهو أعلى البيضـة . وقيل : قـونس الفرس : مـا بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السّلاح . انظر الخزانة .

الماضي المجرّد من أل .

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدّر على تقدير آخر نحو : « وما كان هذا القرآنُ أَنْ يُفْترى »[١] ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثُمّ يَعُودون لِمَا قالوا »[٢] قيل : « ما قالوا » بمعنى القَوْل ، والقَوْل بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتّى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبّون »[٣] : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في « التّبيين » : ليس كل مقدّر عليه دليل من اللّفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدّر ، وليس له لفظ يدلّ عليه . وكذلك الأسماء الستّة عند سيبويه : الإعراب مقدّر في حروف المدّ منها ، وإن لم يكن في اللّفظ ما يدلّ عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السّرّاج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

---

(١) يونس / ٣٧ .
(٢) المجادلة / ٣ .
(٣) آل عمران / ٩٢ .

١ ــ الصّلة على الموصول .

٢ ــ والمضمر على الظّاهر في اللفظ والمعنى إلّا ما جاء منه على شريطه التفسير .

٣ ــ والصّفة وما اتّصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .

٤ ــ والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف .

٥ ــ وما عمل فيه حرف أو اتّصل به لا يقدّم على الحَرْف ، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنَصب ورَفَع فلا يقدّم مرفوعها على منصوبها .

٦ ــ والفاعل لا يقدم على الفاعل .

٧ ــ والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها .

٨ ــ والصّفات المشبه بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشّبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه .

٩ ــ والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها .

١٠ ــ وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه .

١١ ــ ولا[1] يقدّم التمييز وما بعد إلّا .

[١٤٤] ١٢ ــ وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .

١٣ ــ ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلّا الاعتراضات .

---

(١) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى ـ كلام ابن السّراج . .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنّي في « الخاطريات » : العرب تضعف الأقوى ، وتقوّى الأضعف تصرّفاً وَتَلَعُّباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاعٍ عَرْفجٍ[1] كُلّهِ ، وبصحيفةٍ طينٍ[2] خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسميّة ، ألا ترى كل وَصْفٍ اسماً أو واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسمٍ وصفاً ، فالوصفيّة معنى زائد على الاسميّة .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قويّ زائد على شرط الاسميّة .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التّعجب التّصرف أو تقديم مفعوله عليه . وكذلك ، نِعْم ، وبئس ، وعسى . ومنه . والدٌ وصاحبٌ وعبدٌ ،

---

(١) العرْفج : شجر سُهْلِيٌّ ، واحدته بهاء (عَرْفجة) . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : « طين » : طان : حسّن عمل الطِّين . وطان كتابه . ختمه به .

أصلهاالوصف،ثم منعته .

وكذلك: « لِلّه دَرُّك » أصله المصدر ، ثم منع المصدريّة .

وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف . ومبنيّ الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضّربين كثير إلّا أن هذا وجهُ حَدِيثهما . انتهى .

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجّم عليه : باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى .

قال هذا فصل من العربيّة حسنٌ . مُنه قولهم : خَشُن ، واخْشَوْشَن . فمعنى خَشُن دون معنى اخْشَوْشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب[٣] [١٤٥] فيه قالوا : اعْشَوْشب .

ومثله حلاَ وَاحْلَوْلي ، وَخَلُقَ وَاخْلَولق ، وَغَدِن واغدودن .

ومنه باب فعَل وافْتعَل نحو: قَدرِ وَاقْتدر ، فاقتدر أقوى معنى من

(١) في ط : « الشعب » مكان : « العشب » ، تحريف .

(٢) الغَدَن : محرّكة : النَّعْمَة واللّين والمُغْدَوْدِن من الشجر: الناعم المتثنّى.

قَدَر . كذا قال أبو العبّاس ، وهو مَحض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾[١] ، فمقتَدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : ـ ﴿ لها ما كَسَبت وعليها ما اكْتَسَبت ﴾[٢] لأنَّ كَسْب الحسنة بالإضافة إلى كسب السّيئة أمر يسير . ومثله قول الشاعر :

١٠٠ = إنّا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنا فَحَمَلْت برّة واحْتملت فجارِ[٣]

عبّر عن البِرّ بالحَمْل ، وعن الفَجْرَة بالاحتمال .

ومن ذلك قولهم : رجلٌ جميلٌ ووَضِيءٌ ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا : جُمّال ووُضّاء ، وكذلك حَسَن وحَسّان .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَع وقطّع ، وكسرَ وكسّر ، وقام الفرس ، وقَوّمَتِ الخيلُ ، ومات البعير ، ومَوّتَت الإبل .

---

(١) القمر / ٤٢ .

(٢) البقرة / ٢٨٦ .

(٣) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :
بُنِّتُ زُرْعَةَ والسّفاهةُ كاسْمِها يُهْدِي إليّ غرائِبَ الأَشْعار
من شواهد : سيبويه ٣٨/٢ ، ومجالس ثعلب /٣٩٦ ، والخصائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ وابن الشجري ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة ٦٥/٣ ، والعينيّ ٤٠٥/١ ، والهمع والدرر رقم ٣٥ والأشموني ١٣٧/١ .

ومنه باب فعّال في النّسب كالبزّاز ، والعطّار ، والقَصّاب ، إنّما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النُّسّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسْفه بجناحه ، والخُضَّارَي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوة[1] خُضْرته ، والحُوّاري لقوة حَوَره ، وهو بياضه . والخُطّاف لكثرة اختطافه . والسِّكين لكثرة تسكين الذّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللّفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فعيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُراض أبلغ معنىً من : عريض . وكذا خُفَاف من خفيف . وقلالٌ من قليل . وسُراع من سريع ،فَفُعال وإن كانت أخت فعيل في باب الصّفة فإن فعيلاً أخص[2] بالباب من : فُعَال لأنّه أشدُّ انقياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمال ، وبطيء ولا تقول : بُطاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، ولَحْمٌ غَريض[3] ، ولا تقول : غُراض ، فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعال . فضارعت

(١) في الخصائص ٣/٢٦٧ : « لكثرة خضرته » ، وهذا أوضح .

(٢) في ط فقط : « أخصر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٣/٢٦٧ .

(٣) في ط فقط : « وعريض » بدون : « لحم » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط : « وعريض » بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض : اللحم الطّريّ .

فُعَال بذلك فُعَّالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحدٍ منهما عن أصله . أمّا فُعّال فبالزيادة ، وأمّا فُعَال الخفيف فبالانحراف به[١] عن فعيل .

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثم زيد/فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به[٢] زيادة المعنى له[٣] . وكذلك إن انْحُرِف به عن سَمْتِه وهديه كان ذلك دليلاً على حَدَثٍ متجدّد له[٤]

قال ابن يعيش في « شرح المفّصل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ مُتَبَاعد زادوا كاف الخطاب ، فقالوا : ذاك ،فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللّام مع الكاف ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التّباعد ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوّة المعنى .

تَنْبيـهٌ

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصغير فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى، ولهذا قال العَلَم السّخاوِيّ :

---

(١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص « له » مكان : « به » .
(٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .
(٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٣/٢٦٤ ـ ٢٦٨ .

وأسمـاء إذا مـا صغّـروهـا تـزيد حـروفُهـا شـططاً وَتَغْلُو[١]
وعـادتُـهـم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْـلو

يشير إلى « مُغَيْرِ بان » تصغير مغرب ، وأنيْسان تصغير إنسان ، وعشيّان تصغيرعشاء ،وَعُشَيْشِيّة تصغير عَشيّة .

تلاقي[٢] اللّغة

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »[٧] قال : هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلاّ لأبي عليّ .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته : إنّ هذا اتّفاق وتواردٌ وقع في اللّغة على غير ما كان في وزنه منها . قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصّفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكراتٍ نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأخرق وخرقاء . فأمّا أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكّد بها ..

---

(١) في ط : « وتعلو » بالعين تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ١/٣٢١ ، والنسخ المخطوطة .

(٣) انظر الخصائص ١/٣٢١ .

قال، ومثله: ليلة طَلْقةُ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير طلقة ، لأنّ فَعْلَة لا تكسّر على فواعل ، وإنما طوالق جمع ،طالقة ، وقعت موقع جمع طَلْقة . وهذا الذي قاله وجهٌ صحيح . وابين منه عندي وأوضح /،قولهم في العَلَم : سلمان وَسَلْمَىٰ ،فليس سلمانُ إذاً من سَلْمى [١٤٧] كسَكْران من سَكْرى ، لأن باب سكران وَسَكْرى الصفة وليس سَلْمان ولا سَلْمى بصفتين ولا نَكِرتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحْطَان من لَيْلى ، غير أنهما لما كان من لفظ واحدٍ تلاقيا[1] في عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما . وكذلك :«أَيْهَمُ»للجمل الهائج ،وَيَهْماء للفلاة ليس كـأَدْهم وَدَهْماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما : يُهْمُ كـ « دُهْمٌ ، ولم يسمع ، فَعُلِم بذلك أنّ هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيْهَم لا مؤنث له ، وَيَهْماء لا مذكّر لها .

ومن التلاقي قولُهم ، في العَلَم : أَسْلَم وسَلمى . وَمِثْلُه : شَتّان وَشَتّى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

التمثيل للصّناعة ليس ببناءِ مُعْتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتّفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

(١) في الخصائص : « فتلاقيا » بالفاء .

باب في[١] احتمال اللّفظ الثقيل لضرورة التّمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن جَبَنْطي : فَعَنْلى . فَيُظْهِرون النّون الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْر، وعِنْل[٢]. ويقولون في تمثيل عُرُنْد[٣] : فَعُنْل . وَجَحَنْفَل[٤] : فَعَنْلل . وَعَرَنْقُصان[٥] : فَعَنْلَلان . وهو كالأول .

ولا بُدّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النّون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسَد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرُنْدٍ : فُعُلّ لم يكن فرق بينه وبين قُمُدٍّ[٦] ، وعُتُلٍّ[٧] وصُمُل[٨] .

ولو قلت : وزن جَحَنْفل : فَعلّل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق

---

(١) في الخصائص : « باب في احتمال » بذكر « في » وانظر النصّ في ٣/٩٦ .
(٢) انظر سيبويه ٢/٤١٦ .
(٣) العُرُند : الصُّلْب .
(٤) الجَحَنْفل : الغليظ الشفة .
(٥) العَرَنْقُصان : نبات .
(٦) قُمُدّ : شديد .
(٧) عُتُل : الأكول المنيع ، الجافي الغليظ .
(٨) صُمُل : كعُتُل : الشديدُ الخَلْق .

وباب عَدَبّس[١] وهَمَلّع[٢] .

ولو قلت في حَبَنْطى[٣] : فعلّى لالتبس بباب صَلَخْدي[٤] وَجَلَعْبَى[٥] .

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصّناعة ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيّره إلى دَخَنْلل، فتظهر/النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود،فدلّ أنك في [١٤٨] التمثيل لست ببانٍ ولا جاعلٍ ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدّخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفل من دخل : دَخَنْلل ، كما قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فَعَنْلل ، فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين .

---

(١) العَدَبّس : الشديد الموثّق الخلقْ من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف.

(٢) الهملع : هو الذي يوقّع وطأه توقيعاً شديداً من خفة وطئه والخَبّ الخبيث، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

(٣) الحَبَنْطَى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) صَلَخْدي : الصُّلب القويّ .

(٥) جَلَعْبي : الجافي الشّرير .

انتهى ـ بحمد الله ـ تحقيق

الجزء الأول من

الأشباه في النحو

ويليه

ـ إن شاء الله ـ

الجزء الثاني

وأوله

حرف الثاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الشـــاهد	الرقم	الصفحة
ما أنشده في حرف الهمزة		
= ألا رُبّ مـولـود ولـيس لـه أب		
وذي ولـد لم يَـلْدَهُ أبـوانِ	١	١٩
= رأيت الـوليـدَ بنَ اليـزيـدِ مُبـاركـاً *		
شـديـداً بـأعبـاء الخـلافـة كـاهلُهْ	٢	٢٣
= * وقالوا اضرب السّاقين إمّك هابِلُ *	٣	٢٦
= * يا سارقَ اللّيلةِ أهْلَ الدّار *	٤	٣٠
= * يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدار *	٥	٣٤
= * صِيد عليه الليل والنهارُ *	٦	٣٦
= ويـوم شهـدنـاه سُليماً وعـامـراً		
قليلٍ سوى الـطعن النّهال نوافُلُه	٧	٣٨
= * يا سارقَ اللّيلة أهل الدّار *	٨	٣٩
= * تَقضّيَ البازي إذا البازي كسَرْ *	٩	٤٨
= الحـمـد لـلّه الـعَـليّ الأجْـلَلِ		
الواسـع الفضـل الوهـوب المُجْزِل	١٠	٥١
= * تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وَأظْلَلِ *	١١	٥١

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وإن رأيت الحَجيجَ الروادِدا قواصراً بالعمر أو موادِدَا	١٢	٥٢
= زيادَتنا نعمانُ لا تنسينّها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	١٣	٥٤
= وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه أطاف بنا والليل داجي العساكرِ فقلت لعمرٍو صاحبي إذْ رأيته ونحن على خوصٍ دِفاقٍ عواسرِ	١٤	٥٤
= في فتية كلما تجمعت الـ جيداءُ لم يهلعوا ولم يَخِموا	١٥	٥٥
= كفاك كفٌّ ما تُليق دِرْهماً جُوداً وأُخرى تعطى بالسّيف الدّمَا	١٦	٥٦
= * . . . بالّذي تُردانِ *	١٧	٥٦
= وقد كنت تُخْفِي حُبّ سمراءَ حِقْبةً فَبُحْ لان منها بالذي أنت بائحُ	١٨	٥٦
= حَدَبْدَبَى بَدَبْدَبِ بي منكم لانْ إن بني فزارةَ بن ذُبيانْ قد طرّقَتْ ناقَتُهم بإنسانْ مشيًا سبحانَ ربّي الرّحمٰنْ	١٩	٥٧
= ألا يا هندُ هِنْد بَني عُمَيْرٍ أرثٌّ لان وصْلُكِ أم جديدُ	٢٠	٥٩
= الحمدُ للّه العليّ الأجلَلِ الواسع الفضل الوهوب المُجْزلِ	٢١	٦٢

الشاهد	الرقم	الصفحة
= من أيِّ يَـوْمَيّ من المـوت أفِـرْ أيـومَ لم يـقـدَرَ أم يـومَ قُـدِرْ	٢٢	٦٤
= رُحْتِ وفي رجليـك مـا فيـهـما وقـد بـدا هَـنْـكِ من المِئـزَرِ	٢٣	٦٥
= فـاليـوم أشـربْ غـير مُسْتَحْقِبٍ إثْـمـاً مـن الـلّه ولا واغـل	٢٤	٦٦
= قـالت سليمى اشْـتَرْ لنـا دقيـقـاً وهـاتِ بُـرّ البَخْسِ أو دقـيـقـاً	٢٥	٦٦
= واحـذر ولا تَكْتَـر كـريّـاً أعـوجـا عِلْجـاً إذا سـاق بنـا عَفَنْجَجـا	٢٦	٦٧
= أبيت أسْـرى وتبيتي تـدلُكي وجهـك بـالعنبر والمسـك الذّكي	٢٧	٨٢
= تـراه كـالـثّغـام يُـعَـلّ مِسْكـاً يسـوءُ الـفـاليـات إذا فَـلَيْـنِي	٢٨	٨٥
= فِـهْ بـالعقـود وبـالأيْمـان لا سِيَـما عقـدٌ وفاءٌ بـه من أعـظم القُـرَبِ	٢٩	٨٨
= أيهـا الـسـائِـلُ عـنهُـمُ وَعَـنِي لسـتُ من قيس ولا قيس مِني	٣٠	٩٠
= تنظّرتُ نصْـراً والسِّمـاكيْنِ أيّهُـما عـليّ من الغيث استهلّت مواطـرُهْ	٣١	٩٣
= يـا زيـدُ زيْـدَ اليَعُـملات الـذّبّـلِ تـطاول الليـل عليـك فـانـزل	٣٢	١٠٠
= يـا من رأى عـارِضـاً أسـرّ بـه بـين ذِراعـيْ وجَـبْـهَـةِ الأسـدِ	٣٣	١٠٠

الشاهد	الرقم	الصفحة
= نحن بما عندنا وأنت بما		
عِنْدك راضٍ والرأي مختلِفُ	٣٤	١٠٢
= فمن يك أمس بالمدنية رحلُه		
فإنّي وقيّارها لغريب	٣٥	١٠٣
= أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوًى		
فثُمّ إذا أصبحْتُ أصبحْتُ غاديا	٣٦	١١٠
= فرأيتُ ما فيه فثُمّ رزئتُهُ		
فلبثت بعدك غير راضٍ مَعْمرِي	٣٧	١١١
= اللّه نجاك بكفّيْ مَسْلَمَتْ		
من بَعْدما ، وبعدما ، وبعدمَتْ	٣٨	١١٣
= فكيف إذا مررت بدار قوم		
وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ	٣٩	١١٧
= ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها		
حتىٰ أتيت أبا عمرو بن عمّار	٤٠	١١٨
= في كل يوم وكل ليلاهْ		
حتى يقول كل راء رآهْ	٤١	١٢٣
* يا ويحه من جَملٍ ما أشقاهْ *		
= لنا الجفنات الغرّ يلمعْن في الضُّحى		
وأسيافنا يقطرن من نَجْدةٍ دما	٤٢	١٣٥
= أبَتْ ذِكَرٌ عوّدْن أحشاء قلبه		
خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل	٤٣	١٣٦
= فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ		
وجيران لنا كانوا كرامِ	٤٤	١٦٥

الشاهد	الرقم	الصفحة
= ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكَرْت		
فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ	٤٥	١٩٨
= وإني وقفت اليوم والأمس قبله		
ببابك حتى كادت الشمس تَغرُبُ	٤٦	٢٠٤
* * *		
حرف الباء		
= هما نفثا في فيّ من فَمَويْهما		
على النابح العاوي أشد رجام	٤٧	٢١٦
* * *		
حرف التّاء		
= سقت. الرّواعِدُ من صيّفٍ		
وإنْ من خريف فلن يَعْدَمَا	٤٨	٢٢٧
= * وإنْ من خريف فلن يَعْدَمَا *	٤٩	٢٣٦
= تَعدون عقر النيِّبِ أفضلَ مَجدِكم		
بني ضوطري لولا الكمّي المقنّعا	٥٠	٢٤٠
= فإمّا تشكروا المعروف منّا		
وإنْ شئتم تعاودنا عوادا	٥١	٢٤٤

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وخير الأمور ما استقبلْت منه وليس عليه تتبّعه اتّباعا	٥٢	٢٤٥
= ما إن يمس الأرض إلّا مِنكِبٌ منه وحرف السّاق طيّ المحْمل	٥٣	٢٤٦
= كيف تراني قاليا مجنّ قد قتل الله زياداً عنّي	٥٤	٢٤٧
= فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللّجَينُ العَسْجدا	٥٥	٢٤٨
ألم تر أنني - ولكل شيء إذا لم تؤت وجهتُه تعادِ أطعت الآمِريَّ بصرْم ليلى ولم أسمع بها قول الأعادي	٥٦	٢٥٨
= تقاك بكَعْبٍ واحدٍ وتلُذه يداك إذا ما هُزّ بالكف يعسل	٥٧	٢٥٨
= جلاها الصيقلون فأخلصوها حقافاً كلها يتقي بأثْرِ	٥٨	٢٥٨
= زيادَتنا نعمان لا تنسينها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٥٩	٢٥٩
= قصرتُ القبيلة إذ تَجِهْنا وما ضاقت بشدّته ذراعي	٦٠	٢٥٩
= وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرّق	٦١	٢٦٠

الشاهد	الرقم	الصفحة
= في داره تقسم الأزواد بينهم		
كأنما أهله منها الذي ائتهلا	٦٢	٢٦١
* بيض اتّمن *	٦٣	٢٦٢
= أبلغ يزيد بن شيبان مألكة		
أبا ثَبيتٍ أما تنفكّ تأتكِلُ	٦٤	٢٦٢
= لاه ابن عمك لا أفضَلْتَ في حسب		
عنّي ولا أنت ديّاني فتخروني	٦٥	٢٦٣
* لاثٍ به الأشاءُ والعبْرِيّ *	٦٦	٢٦٥
= هيْنون لَيْنون أيسارٌ ذوو يَسرٍ		
سواس مكرمة أبناء أيسار	٦٧	٢٦٥
= يا دار هند عَفَتْ إلّا أثافيها		
بين الطّويّ فصارات فواديها	٦٨	٢٦٨
= كأن أيديهن بالقاع القَرِقْ		
أيْدي جَوارٍ يتعاطيْنَ الورِقْ	٦٩	٢٦٩
= وإن يَعْرِين إن كُسِي الجواري		
فتنبو العين عن كَرَمٍ عجافِ	٧٠	٢٧٠
= سَيْفِي وما كنّا بنَجْد وما		
قَرقر قُمْر الواد بالشّاهِقِ	٧١	٢٧١
= فألحقت أخراهم طريق الأهْمُ		
كما قيل نجمٌ قد خوى متتابِعُ	٧٢	٢٧١
* وصّاني العجاج فيما وصّني *	٧٣	٢٧٢

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وقبيلٌ من لُكَيْز شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المُعَلْ	٧٤	٢٧٢
= تلوّم يَهْيَاهٍ بياهٍ وقد مضى من الليل جوْزٌ واسبطرّت كواكبُهْ	٧٥	٢٨٠
= وكيف ينال الحاجبيّة آلف بيليل مُمْساه وقد جاوَزْت رقْدا	٧٦	٢٨٠
= باتت تنرّى دلوها تَنريّا كما تُنزّي شهلةٌ صبيّا	٧٧	٢٨٨
* سرهفته ما شئت من سِرْهافْ*	٧٨	٢٨٩
= تهدَّدْنا وأوعِدْنا رُويداً متى كُنّا لإمك مُقتوينا	٧٩	٢٨٩
= إني آمرؤ من بني خُزيمة لا أُحسن قَتْو الملوك والحَفَدا	٨٠	٢٨٩
= أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غُم الجبان من الكرْبِ	٨١	٢٩١
= إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتّكل	٨٢	٢٩٢
= أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خصفن بآثار المطيّ الحوافرا	٨٣	٢٩٣
* يا ليتها قد خرجت من فُمّه *	٨٤	٢٩٤
= ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهنّ جاذٍ بين لِمْزَمتى هندِ	٨٥	٢٩٤
* والدمّ يجري بينهم كالجدْولِ *	٨٦	٢٩٥

الشاهد	الرقم	الصفحة
= أهَانَ دمك فَـرْغـًا بعـد عـزّتـه		
يا عمر وبغيك إصراراً على الحسد	٨٧	٢٩٥
= عـاضهـا اللّه غـلامـاً بعـدمـا		
شـابت الأصـداغُ والضّـرس نَقـدْ	٨٨	٣٠٣
= إن المـنـايـا يـطّلِعـ		
ـن على الأنـاس الآمـنـيـنـا	٨٩	٣١٢
= أن تـقـرآن عـلى أسـماء ويحكـما		
مني السـلامُ وأن لا تشعـرا أحـدا	٩٠	٣٣٣
= لـو يـشـأ طـار به ذو ميـعـة		
لا حـق الأطـال نهد ذو خصـل	٩١	٣٣٤
= واستغن مـا أغنـاك ربـك بـالغنى		
وإذا تصبـك خصـاصـة فتحمّـلِ	٩٢	٣٣٥
= لن يَخِـبَ الآن مِنْ رجـائـك مَـن		
حـرّك من دون بـابـك الحلقـهْ	٩٣	٣٣٦
* يا أبتا عَلّك أو عساكا *	٩٤	٣٣٦
= مثـل القنافـذ هـداجـون قـد بلغت		
نجران أو بلغت سـوْآتِهم هجـرُ	٩٥	٣٣٧
= أتقـرح أكبـاد المحبـين كـالـذي		
أرى كبـدي من حُبّ ميّـة تقـرح	٩٦	٣٣٨
= إذا قـامتـا تضـوّع المسـك منهـما		
نسيم الصّبا جاءت بـريا القـرنفل	٩٧	٣٤٣
* يأيها المائح دلوى دونكا *	٩٨	٣٤٤

الشاهد	الرقم	الصفحة
= أكَرّ وأحْمَى للحقيقة منهم وأضْرَب مِنّا بالسيوف القوانسا	٩٩	٣٤٤
= إنا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بَيْننا فحملَت برّةَ واحتملت فجار	١٠٠	٣٤٩

فهرس الموضوعات

فهـــرس الجزء الأول

المحتـــــوى	الصفحة
التمهيد	٥ـ٦١
كلمة	٥
السيوطيّ نسباً ونشأة وحياة وثقافة	٧
الأشباه والنظائر في النحو موضوعاً ومنهجاً	١٣
تاريخ طبع الأشباه والنظائر	٢٠
مخطوطات الأشباه والنظائر	٢٩
عملي في التحقيق	٣٢
رموز المخطوطات	٣٥
نماذج من صور المخطوطات	٣٦ـ٤٣
فهرس الكتاب	
خطبة الكتاب ومقدّمته	٣
نشأة النحو	١٢
فن القواعد والأصول العامة	١٧
حرف الهمزة	١٧ـ٢١٤
الإتباع	١٧ـ٢٩

المحتوى	الصفحة
تنبيه في قراءة « الحمدِ لله »	٢٥
الإتباع كأنه أصل يقاس عليه (فائدة)	٢٧
حركة الحكاية من الإتباع (فائدة)	٢٨
الاتساع	٢٩
اجتماع الأمثال مكروه	٤٠
إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم .	٥١
إجراء المتصل مجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل مجرى المتصل	٦٢
إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي	٦٨
الاختصار	٧٠
اختصار المختصر لا يجوز	٧٩
فصل في المضاعف	١٠٦
تنبيه في باب (اقعنسس)	١١١
فصل في مسائل مختلفة	١١٢
أسبق الأفعال	١٢٠
الاستغناء	١٢٢
الاسم أصل للفعل والحرف	١٣١
القول في الاسم والحرف:أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟	١٣٢

المحتوى	الصفحة
الأسم أخفّ من الصّفة	١٣٥
الاشتقاق	١٣٨
الأصل مطابقة المعنى للفظ	١٥٢
الأصل أن يكون الأمر كله باللام	١٥٣
الأصل في الأفعال التصرف	١٥٤
إصلاح اللفظ	١٥٥
الأصول المرفوضة	١٦٧
الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها	١٦٩
الإضمار أسهل من التّضمين	١٦٩
الإضمار أحسن من الاشتراك	١٧٠
الإضمار خلاف الأصل	١٧٠
الإعراب	١٧٢
المبحث الثاني= في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين	١٧٨
المبحث الثالث= في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟	١٨٠
المبحث الرابع= في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟	١٨٤
المبحث الخامس= في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟	١٨٨
المبحث السادس= في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم؟	١٩٤
إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان	١٩٦
الأفعال نكرات	١٩٩

المحتـــوى	الصفحة
الأفعال كلها مذكّرة	٢٠١
اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلّا أنه ليس بصاحبك	٢٠٢
الإلغاء	٢٠٥
الأمثال لا تغير	٢٠٨
الإيجاب	٢١١
حـــرف البـــاء	٢١٥-٢١٩
باب الشرط وباب الإضافة	٢١٥
البدل	٢١٥
حـــرف التاء	٢٢٣-٣٥٦
التأليف	٢٢٣
التابع لا يتقدم على المتبوع	٢٢٣
التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها	٢٢٤
التحريف	٢٢٥
التركيب	٢٢٨
التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها	٢٤١
التضمين	٢٤١

المحتوى	الصفحة
قاعدة= في الفرق بين التضمين والتقدير	٢٤٩
قاعدة= في التضمين	٢٥١
قاعدة= في المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه	٢٥١
في بناء أمس لتضمنه معنى لام التعريف	٢٥٢
التعادل	٢٥٣
تعارض الأصل والغالب	٢٥٦
التعويض	٢٥٧
قاعدة= في التعويض والبدل	٢٩٨
قاعدة= في العوض والمعوّض منه	٣٠٦
تنبيه= على الجمع بين العوضين	٣٢٠
تنبيه= على عدم الجمع بين البدل والتعويض	٣٢٠
تنبيه= على الياء والتاء	٣٢١
قاعدة : العِوض لا يحذف	٣٢٢
التغليب	٣٢٣
التغيير يأنس بالتغيير	٣٢٦
التقاصّ	٣٣١
تقارض اللفظين	٣٣٣
فائدة في تقارض إلّا وغير	٣٣٩
التقدير	٣٤٠

	الصفحة
التقديم والتأخير	٣٤٥
تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى	٣٤٧
تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى	٣٤٨
تنبيه على الخروج عن القاعدة السابقة	٣٥١
تلاقي اللغة	٣٥٢
التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد	٣٥٣